

بنك إسرائيل يمدّد الفائدة المنخفضة لشهرين ويرفع توقعات النمو الاقتصادي

صفحة (٤) ة

التحقيق مع رئيس نقابة المحامين يفتح ملف «الفساد القضائي» في إسرائيل!

صفحة (5) ة

الاسرائيلي

المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٨/٠٦/٢٠ الموافق ٧ صفر ١٤٤٠ هـ العدد ٤٢٥ السنة السادسة عشرة

الاسرائيلي

المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن

مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تقرير جديد لـ «جمعية حقوق المواطن»

الكنيست بات إحدى الحلبات المركزية لدوس الديمقراطية وقيّمها!



الكنيست الـ ٢٠، ديمقراطية أقل.

«المشهد الإسرائيلي» يؤكد تقرير جديد صدر عن «جمعية حقوق المواطن» في إسرائيل، في أوائل الشهر الجاري، استمرار المنحى المثير جدا للقلق، حسب تعبير معدي التقرير في مقدمته. والتمثل في «تآكل القيم الديمقراطية في إسرائيل والدفع بقوة نحو مبادرات تشريعية معادية للديمقراطية»، غير أن «الحقيقة المثيرة للقلق بشكل خاص» كما يصفها التقرير، هي «أن إحدى الحلبات المركزية التي تستخدم لدوس الديمقراطية وقيّمها وللمس بقواعد اللعبة الديمقراطية هي البرلمان (الكنيست) نفسه. قلب النظام الديمقراطي الذي يفتقر فيه أن يشكل رمزاً للديمقراطية الإسرائيلية، للدفاع عنها وحمايتها!»

صدر التقرير، الذي يشكل وثيقة تفصيلية لنتائج ما قامت به «جمعية حقوق المواطن» من رصد ومتابعة في مجال التشريعات والمبادرات الأخرى التي تقلص الحيز الديمقراطي في إسرائيل وتحاصره، تحت عنوان «تقلص الحيز الديمقراطي في إسرائيل - الكنيست الـ ٢٠: صورة وضع، وامتد على ٣٠ صفحة تضمنت استعراضاً لجميع التشريعات والمبادرات التشريعية المعادية للديمقراطية خلال دورة الكنيست الحالي، الـ ٢٠، منذ بدايتها وحتى موعد إعداد التقرير.

وشدّدت مقدمة التقرير على خطورة التصريحات والشائعات التي تصدر عن مسؤولين كبار في الساحة السياسية في إسرائيل، وخصوصاً منها تلك التي تصدر عن الكنيست، لما لها من «إسقاطات بعيدة المدى والأثر على الجمهور الإسرائيلي عامة وعلى موقفه تجاه الديمقراطية، حقوق الإنسان، مجموعات الأقلية (السياسية، الاجتماعية، الإثنية وغيرها)، سلطة القانون وغيرها».

ويؤكد التقرير أنه في سيرة تقلص الحيز الديمقراطي، تواجه القواعد الأكثر أساسية في اللعبة الديمقراطية تحديات جسيمة، بل قد يجري دفعها أحياناً نحو الحد الأقصى الإشكالي جدا.

ويشير إلى أن أحجار الأساس في النظام الديمقراطي هي: الفصل بين السلطات واحترام السلطات الأخرى ووظائفها، بما في ذلك المجتمع المدني؛ حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، ومن بينها بالطبع الحق في المساواة والحق في حرية التعبير والاحتجاج؛ مقاومة استبداد الأقلية (السياسية أو القومية)؛ اللجوء إلى استخدام أدوات وإجراءات مظرفة (بما فيها المس بحق أساسية) تشكل نتاجاً حتمياً لمفهوم «الديمقراطية الدفاعية»؛ مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويجزم بأن هذه كلها تتعرض لتفسيّرات مفرّضة، أحادية البعد ومغالطة، ولمحاولات تقويض منهجية.

لكن الأمر يصبح أكثر خطورة في عصر «السياسة الجديدة، الراهنة، إذ تتناكّل قواعد اللعبة، الشكلية وغير الشكلية، على نحو يبدو فيه أنه لم يعد ثمة مجال بعد، ولا احترام ولا استعداد، للإصغاء والبلّح مع من لا يتبنى موقف الأغلبية ويتماثل معها.

ما هي الممارسات المعادية للديمقراطية؟

يتجسد المس بالديمقراطية في تشكيلية واسعة من الممارسات المرتبطة، جميعها، ببعضها البعض: ١- محاولة المس بمكانة، صلاحيات وعمل المؤسسات التي تشكل الهيكلية الديمقراطية، بشكل منظم التوازنات والكوابح الحيوية جدا في النظام الديمقراطي وتضمن سيادة القانون، الإدارة السلمية، حماية حقوق الإنسان والأقليات، كما تضمن انعدام الفساد واستبداد الأغلبية؛ ٢- محاولة إسكات الأصوات التي تعبر عن آراء ومواقف نقدية حيال السلطة الحاكمة، بما في ذلك مواقف وآراء نقدية تصدر عن أقليات اجتماعية أو سياسية؛ ٣- محاولة نزع الشرعية عن التصوم السياسيين، منظمات حقوق الإنسان والأقليات؛ ٤- محاولة تضيق الخناق على كل من لا تتساقط موافقه وآراءه، أو نشاطاته، مع ما تفرضه الأغلبية السياسية؛ ٥- تصوير الأقليات في المجتمع الإسرائيلي وكأنها هي صف العدا لللدولة، إلى جانب شرعنة المس بحقوقها المدنية والسياسية. تتعدد وتتوزع مظهرات هذه التصريحات، الممارسات، التشريعات والمبادرات، وتشمل: اقتراحات قوانين تمس بحقوق أساس تشكل القاعدة الأساسية للنظام الديمقراطي، وفي مقدمتها الحق في حرية التعبير والاحتجاج السياسي والحق في المساواة أمام القانون؛ تهجمات كلامية ضد من يشكلون الأقلية البرلمانية في الكنيست وفي المجتمع في الوقت الراهن؛ محاولات للمس بالمؤسسات الضرورية والحيوية لوجود النظام الديمقراطي، وفي مقدمتها بشكل خاص: المحكمة العليا، رئيس الدولة، المستشار القانوني للحكومة والنيابة العامة للدولة، الشرطة، مراقب الدولة، وسائل الإعلام؛ محاولات للمس بالنشاط الشرعي والحيوي الذي تقوم به منظمات حقوق الإنسان والتغيير المجتمعي ومحاولات نزع الشرعية عن هذه

الفكرة القائلة بأن الديمقراطية هي (فقط) حكم الأغلبية، أو فكرة أن الحكومة تُنتخب مرة كل أربع سنوات ومن غير الشرعي انتقادها، وانتقاد شخوصها / أعضائها أو أادائها، كما أنه من غير الشرعي محاولة تغييرها في الفترة ما بين انتخابات وأخرى، ومثل هذه العملية، التي تجري على نحو يخدم الأغلبية السياسية الحاكمة فقط ويعطي الأولوية للقيم القومية والدينية بتفضيلها على القيم الليبرالية والكونية، تعني، بصورة أساسية، المس الكبير بحقوق مجموعات الأقلية المختلفة، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والقومية.

على نحو مماثل، تجري إساءة استخدام شعار «الديمقراطية الدفاعية» كما كانت هناك نية للمس بحقوق إحدى مجموعات الأقلية (سواء القومية، الاجتماعية أو السياسية)، وخصوصاً في السياق الأمني لكن ليس فيه فقط. إنه استغلال للشعار الصحيح بصورة ونوايا سيئة ولا يمكن أن يجعل ما يترتب عليه من سلوك شرعياً ومحقاً، وهذه السيرة التي شهدناها اليوم تنطوي على خطر جدي وجسيم على النظام الديمقراطي بجمعه في إسرائيل، يهدد بتهديمه من أساسه. ينبغي أن يقوم الدفاع عن الدولة وعن أمن مواطنيها على أسس، مبادئ ومعايير سليمة، بصورة تناسبية ولأثرة، بحيث لا يتم تقييد الحقوق الأساسية، أو سلبها تماماً، سوى في حالات استثنائية جدا، كما ينص على ذلك القانون الإسرائيلي الحالي.

من المهم الإشارة إلى أن مجرد طرح مشاريع / اقتراحات القوانين، أو مجرد محاولة دفع هذه المبادرات ومحاولة تحقيقها، حتى وإن لم يتم إنجازها، سواء بإقرارها قانوناً رسمياً أو بتنفيذها فعلياً في الميدان. مجرد طرح هذه المشاريع والمبادرات يحدث، فعلياً، تأثيراً مبطناً، واسعاً في المجتمع الإسرائيلي بأسره ويسبب اضطراباً فادحة للجهاات التي يمسها الأمر. الأقلية العربية، منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، المحكمة العليا والنيابة العامة للدولة، الإعلام، الأكاديميا والمؤسسات الثقافية والفنية - ومن خلالها كلهم يتم المس بالديمقراطية الإسرائيلية عموماً، ذلك من ذلك الاقتراحات والمبادرات، سواء أكانت في مراحل البحث المختلفة أو في مراحل التشريع، قد تم وضعها على جدول الأعمال وأصبحت جزءاً منه، وتؤثر على الأجواء العامة، على التفكير وعلى فهم المجتمع الإسرائيلي.

كما تجدر الإشارة، أيضاً، إلى أنه من المحتمل أن يكون بعض هذه الاقتراحات والمبادرات، في حد ذاته، جديراً بالمنقشة أو بالتأييد، غير أن الصعوبة الأساسية هي في الكل، بمعنى الظاهرة العامة والشائعة التي تنتسج وتتعرّز، بكل جوانبها المذكورة آنفاً، والتي تتمثل نتيجتها المركزية الأبرز في تقليص الحيز الديمقراطي في إسرائيل.

إطلاع تقريراً آخر حول أبرز ممارسات الكنيست في مجال تشريع القوانين التي تمس بالديمقراطية - ص ٢

وثيقة «مؤتمر هرتسليا ٢٠١٨»:

الافتراض بأن الدول العربية ستجبر الفلسطينيين على قبول «خطة ترامب» وهم خطراً!

وأضافت الوثيقة أنه جنباً إلى جنب التهديد الذي تشكله إيران، فإن العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين ما تزال تشكل تحدياً كبيراً ونا مغزى، حيث أن استمرار غياب حل الدولتين يضع إسرائيل في مسار تصادمي استراتيجي في مواجهة أمامية مع المنظومة الفلسطينية لأجل حل عديدة قائمة، كما أن تراجع العملية السياسية وإبعاد فرص التوصل إلى اتفاقية سلام مع الفلسطينيين يمثلان الخطر الحقيقي على فكرة «دولتين لشعبيين» وتهدمها لخطر قيام «دولة واحدة للشعبين»، لذلك فإن إيجاد نقطة تحول في المحور الإسرائيلي- الفلسطيني هو أمر حيوي بالنسبة لإسرائيل، لا يقل أهمية عن توسيع قاعدة الشراكة مع الدول العربية من أجل التعامل مع إيران.

وأكدت الوثيقة أن المطلوب من إسرائيل في هذين المحورين المركزيين هو تحديد الأولويات الاستراتيجية والتهديدات، وذلك من أجل تجميع بيئة استراتيجية تضعف توسيع إيران وحلفائها من جهة، وتسهل من جهة أخرى لإحداث تغيير وتجنب الصدام مع الفلسطينيين.

وتحت عنوان التحدي الاستراتيجي في الساحة الفلسطينية، جاء في الوثيقة: «قد يؤدي تآكل صلة حل الدولتين بتسوية الصراع مع الفلسطينيين إلى تحويل خطر «دولة واحدة لشعبيين» إلى خطر ملموس فعلاً، وإلى جعل إسرائيل على وشك الدخول في مواجهة استراتيجية مع المنظومة الفلسطينية لأجل حل عديدة، عبر تصعيد عنيف، حيث أنه غياب القيادة المخضمة لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، سيشكل

وتطرق الوثيقة إلى خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب المرتقبة للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين، فقالت إنه في حال تقديم هذه الخطة، لدى نشرها، تسوية لا تلبّي توقعات الحد الأدنى للفلسطينيين، فيمكن أن يؤدي هذا إلى اندلاع مواجهة بين إسرائيل والفلسطينيين. وفي ظل هذه الظروف، فإن الافتراض بأن الدول العربية ستجبر الفلسطينيين على قبول الخطة هو وهم خطير ويجب على المرء ألا يتجاهل حدود النفوذ العربي في الساحة الفلسطينية، ودرجة استعداد الزعماء العرب للتصرف ضد المواقف التقليدية السائدة في الرأي العام في العالم العربي، كما أنه في هذا الإطار لا بد من القول إن قوة الفلسطينيين منخفضة ولكنها ليست معدومة أو قليلة الأهمية.

وأشارت الوثيقة إلى أن مركز الثقل يجب أن يفضح الحاجة إلى مواجهة وإجبا خطة حماس الاستراتيجية للسيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، فالتصعيد العنيف مع الفلسطينيين سيمنع الجيش الإسرائيلي من التركيز على التهديد الأساس ويمكن أن يقوي حماس، والمواجهة بين إسرائيل والفلسطينيين سوف تخدم فقط مصالح حماس وإيران ومليشياتها، وستواجه إسرائيل مخاطر أمنية واستراتيجية وسياسية، لذلك فإن كل محاولة حقيقية من إسرائيل لإعادة تنشيط العملية السياسية والحفاظ على الأفق السياسي تبدو أمراً حيوياً، حتى لو كانت فرص تحقيق اتفاق شامل ضئيلة.

ولفتت الوثيقة إلى أن الأفق السياسي يعني عودته حل الدولتين كبدلي واقعي وقابل للتطبيق، بالإضافة إلى أن التقدم في العملية السياسية وخلق أفق سياسي حيواني لضمان استمرار التعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. علاوة على ذلك، من المرجح أن حدوث تصعيد عنيف بين إسرائيل والفلسطينيين سيؤثر بشكل سلبي على جيرانها والشركاء الاستراتيجيين لإسرائيل في المنطقة ويؤدي إلى تقويض العلاقات معهم.

كما نوهت الوثيقة بأن التحدي المباشر والعاجل في ساحة الصراع مع الفلسطينيين هو التعامل مع أزمة الوضع الإنساني في قطاع غزة، وأكدت أن على إسرائيل أن تعمل على تخفيف حدة الأزمة الإنسانية في غزة، جنباً إلى جنب بث رسالة ردع واضحة بالتعاون مع المجتمعين الدولي والعربي، فحوها أنه مع استمرار سيطرة حماس على غزة لا يوجد أي حل، وبالتالي يمكن بتلافي هذه العقبات حل الأزمة وإعادة تأهيل اقتصاد قطاع غزة. وسوية مع ذلك يجب إيجاد طرق لتخفيف الأزمة ومنع تطورها وأيضا السعي لإضعاف حماس وتقليص

مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israel Studies

يدعوكم/ن لحضور ندوة بعنوان:

«ربع قرن على أوسلو»

مقاربات إسرائيلية لمستقبل التسوية»

بشارت فيها كل من:

أ. أنطوان شلحت: جوهري السجال الإسرائيلي حول «مسار أوسلو»

د. ميهدد مصطفى: مقاربات المبعين الإسرائيلي لاتفاق أوسلو بعد ربع قرن

وذلك يوم الثلاثاء 23 تشرين أول 2018، في تمام الساعة الثانية بعد الظهر في مقر مركز «مطار» رام الله -الناصين-عمارة ابن خلدون (ط 2)

كلمة في البداية

الكنيست الإسرائيلي

القيم الديمقراطية، الفساد...

بقلم: أنطوان شلحت

يصدر هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» غداة بدء أعمال الدورة الشتوية للكنيست الإسرائيلي واستئناف الجهود المحمومة التي يبذلها رئيس الليكود والحكومة بنيامين نتنياهو لتبكير موعد الانتخابات العامة، ضمن مسعاه الذي لا يكفل للهروب إلى الأمام من ملفات التحقيق معه بشبهات فساد، وللاستئثار شعبية جارفة في هذه الانتخابات، في حال إجرائها، من شأنها أن تشكل عنصراً رادعاً لسلطات تطبيق القانون، و«حراس التخوم» (طالع ملفاً خاصاً بهذا الشأن، ص ٣).

وكان من الطبيعي، بالتزام من بد هذه الدورة الجديدة من الكنيست، أن يتم التركيز على الدور العمومي للبرلمان الإسرائيلي في كل ما يتعلق بالحفاظ على القيم الديمقراطية. وفي إطار هذا التركيز صدر، الأسبوع الفائت، عن «جمعية حقوق المواطن» تقرير جديد بعنوان «تقلص الحيز الديمقراطي في إسرائيل - الكنيست الـ ٢٠: صورة الوضع»، امتد على ٣٠ صفحة تضمنت استعراضاً لجميع التشريعات والمبادرات التشريعية المعادية للديمقراطية خلال دورة الكنيست الحالي، الـ ٢٠، منذ بدايتها في ربيع ٢٠١٥، وحتى موعد إعداد التقرير. وهو يشكل بحق وثيقة تفصيلية لنتائج ما قامت به هذه الجمعية من رصد ومتابعة في مجال التشريعات والمبادرات الأخرى التي تقلص الحيز الديمقراطي في إسرائيل وتحاصره (طالع عرضين لهذا التقرير في هذه الصفحة، وفي الصفحة الثانية).

ويؤكد التقرير، من ضمن أمور أخرى، أن الحقيقة المثيرة للقلق بشكل خاص هي أن إحدى الحلبات المركزية التي تُستخدم لدوس الديمقراطية وقيّمها، وللمس بقواعد اللعبة الديمقراطية هي الكنيست نفسه. قلب النظام الديمقراطي، الذي يُفتقر فيه أن يشكل رمزاً للديمقراطية الإسرائيلية، وللدفاع عنها وحمايتها.!

ويقول التقرير بصريح العبارة إن الغاية المُتوخاة من وراء ذلك الدرس هي ترسيخ استبداد الأخرية. وفي قراءة التقرير يصبح هذا الأمر أكثر خطورة في عصر «السياسة الجديدة» الراهنة، حيث تتناكّل قواعد اللعبة، الشكلية وغير الشكلية، على نحو يبدو فيه أنه لم يعد ثمة مجال بعد، ولا احترام ولا استعداد، للإصغاء والبلّح مع من لا يتبنى موقف الأخرية ويتماثل معها.

وثمة في العرض المُقدّم للتقرير ما يوضّح كيفية تجسيد المساس بالديمقراطية عن طريق تشكيلية واسعة من الممارسات المرتبطة ببعضها البعض، بما في ذلك محاولة مس مكانة وصلاحيات وعمل المؤسسات التي تشكل الهيكلية الديمقراطية ومنظمة التوازنات والكوابح الحيوية جدا في النظام الديمقراطي، وتضمن سيادة القانون، والإدارة السلمية، وحماية حقوق الإنسان والأقليات، كما تضمن انعدام الفساد واستبداد الأغلبية، على غرار المحكمة العليا، رئيس الدولة، المستشار القانوني للحكومة والنيابة العامة للدولة، الشرطة، مراقب الدولة، وسائل الإعلام؛ ومحاولات مس النشاط الشرعي والحيوي الذي تقوم به منظمات حقوق الإنسان والتغيير المجتمعي ومحاولات نزع الشرعية عن هذه المنظمات وعن نشاطاتها، ومس الحريات الأكاديمية والمؤسسات الأكاديمية والحياة الثقافية. الفنية الحرة وغيرها.

وما من شك في أن قائمة مشاريع القوانين المطروحة في جدول أعمال الكنيست خلال دورته الجديدة (طالع ص ٢ و ٣) تثبت أن سيرورة تقليص الحيز الديمقراطي سائرة في اتجاه التصعيد، وعند هذا الحدّ يجدر الإعراب عن الموافقة على تقويم كاتب التقرير بأن فجود طرح مشاريع قوانين كهذه، أو مجرد محاولة الدفع قدماً بها، حتى وإن لم يتم إنجازها هكأياً، يحدث، فعلياً، «تأثيراً مبطناً» واسعاً في المجتمع الإسرائيلي بأسره، ويتسبب باضطراب فادحة للجهاات التي يمسها الأمر وللديمقراطية عموماً.

قد يقول قائل إن صراخ «جمعية حقوق المواطن» بهذا الشأن هو على قدر وجهها، نظراً إلى وقوعها تحت وطأة الهجوم الذي تشنّه الحكومة الإسرائيلية الحالية على منظمات حقوق الإنسان. غير أن التحذير من تداعيات مثل الإجراءات التي أشر إليها تقريبي هذه الجمعية لم يعد مقتصراً عليها أو على غيرها من منظمات المجتمع المدني التي تتبنت أجندة ليبرالية ولا سيما في مجال حقوق الإنسان، بل يشمل معاهد أكاديمية ومراكز أبحاث متعددة، لعلّ آخرها «مركز هرتسليا بين المجالي»، الذي أصدر في نهاية أيلول الفائت وثيقة الرؤى والتصورات الناتجة عن مؤتمره الأخير حول «ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي» الذي عقده في أيار ٢٠١٨ (طالع تقريراً عنها في هذه الصفحة).

وقضلاً عن أبرز التحديات الخارجية، السياسية والأمنية، تناولت هذه الوثيقة العديد من القضايا الإسرائيلية الداخلية حيث أشارت، على نحو خاص، إلى تنامي اتجاهين خطرين يشكلان تهديداً لمناعة الديمقراطية الإسرائيلية» هما: الأول، الاتجاه الساعي إلى تقويض مكانة المحكمة العليا كمحكمة دستورية تحافظ على نظام الضوابط والكوابح والتوازنات الديمقراطية، والثاني، الفساد الحكومي العميق وواسع الانتشار. وحذرت من أن هناك خطراً متزايداً بأن تصبح أعمال الفساد التي لا تتجم عنها أدانة جنائية مشروعة.

وعلى ما يبدو فإن هذا الفساد أصبح يطاول الجهاز القضائي الإسرائيلي أيضاً، كما أظهرت قضية التحقيق مع رئيس نقابة المحامين أخيراً، والتي ارتأتنا أن نخصص لها صفحة التغطية الخاصة في هذا العدد (طالع ص ٥).

بالرغم من خفض وزارة المالية معدلات الفقر

إسرائيل ما زالت الأكثر فقراً بين دول منظمة OECD!



إسرائيل: فجوة متزايدة بين الشرائح العليا والدنيا.

يجب أن لا يكون محاولة لعرض فقر بمستويات أدنى أو أعلى، وإنما الوصول إلى الحقيقة، وفهم مدلولات كل واحد من المقاييس التي يتم اعتمادها. وأضافته المؤسسة أن كل من يتعامل بمقاييس الصرف، وليس مقاييس المداخيل، يعرف مسبقاً أنه سيتوصل إلى نسب فقر أقل، ولكن هذا ليس دقيقاً. فعلى سبيل المثال، عائلة علفت بالبطالة بعد توقف عمل المعيل الأساس في العائلة لا تغير نمط صرفها، على أمل أن ما علفت به هو ظرف طارئ، لكن هذا لا يعني خروجها من دائرة الفقر، كما أن صرفها الزائد أكثر من المداخيل سيجعلها في دائرة الفقر لفترة أطول. بعد نحو شهرين سيصدر تقرير الفقر الرسمي الجديد عن العام ٢٠١٧. وحسب التقديرات، فإن هذا التقرير سيشهد تحسناً محدوداً في نسب الفقر، وذلك على ضوء انخفاض البطالة في العام الماضي إلى أدنى مستوى تاريخي، ما دون حاجز ٤٪، وداخل شريحة العمل الفعلية، ما بين سنن ٢٥ عاماً وحتى ٦٤ عاماً. إلى ما دون ٣٫٨٪. كذلك طرأ ارتفاع على الحد الأدنى من الأجر، وتم رفع مخصصات الأولاد والشيوخ.

عن وجبات غذائية بسبب صعوبات مالية، وهذه النسبة بقيت شبه ثابتة في السنوات التالية. وعلى الرغم من احتساب وزارة المالية الجديد يبقى الفقر في إسرائيل الأعلى من بين الدول الأعضاء في منظمة OECD. فهذه المنظمة تعتمد طريقة الاحتساب العالمي التي تعتمدها مؤسسة الضمان الإسرائيلية، لكن بشكل مغاير في جوانب معينة، ما جعل الفقر بين الجمهور الإسرائيلي وفق OECD، بنسبة ١٧٫٨٪، بدلا من ٢٢٪ وفق التقرير الإسرائيلي الرسمي. ولكن هذا أيضا يبقي إسرائيل في دائرة أكبر نسب الفقر. ويشار هنا إلى أنه إذا أخذنا الفقر بين اليهود، من دون الحريديم، فإن نسبته تقل عن ١٠٪. وبين اليهود الأشكناز وهدهم تقل عن ٨٪، وهذه أقرب للمعدلات الأوروبية في الدول الغنية، وحتى دول شمال أوروبا المعروفة بأنها الأكثر رفاهية في العالم. وتقول مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية الإسرائيلية، لصحيفة «ذي ماركر»، ردا على تقرير الوزارة، إن المؤسسة تعتمد طريقة الاحتساب العالمية، بمعنى المداخيل الصافية للعائلة. وأضافت أن الهدف

٤٩٫٨٪ في التقرير الرسمي، إلى ٣٥٫٤٪ حسب الوزارة. لكن لا هذه النسب صحيحة ولا تلك، فالتقرير الرسمي يعتمد على خط الفقر السابق ذكره، ونسب الفقر تكون بعد احتساب المخصصات الاجتماعية، على مختلف أصنافها، التي تلتاقها العائلات. وهذه المخصصات ترفع إلى ما فوق خط الفقر، ٤٪ من فقراء اليهود، و٦٫١٪ من الفقراء العرب، كما ذكر سابقا. ولهذا فإن الفقر الأقرب للحقيقة هو نسبة الفقراء قبل احتساب المخصصات الاجتماعية. وفي هذه الحالة تكون نسبة الفقر في إسرائيل ٣٠٪، وليس ٢٢٪ كما ورد في التقرير الرسمي. وتعتمد المراكز البحثية الاجتماعية النسبة الأعلى للفقر في إسرائيل، كما هي الحال لدى جمعية «لتيت»، التي تصدر سنويا «تقرير الفقر البديل»، وأيضا مركز الأبحاث أدفا، الذي قال في تقريره الأخير له إن عائلات كثيرة في دائرة الفقر تاكل وجبة واحدة في اليوم، فيما يختار كثيرون التنازل عن أدوية ضرورية لهم بسبب قلة المدخول ومن أجل ضمان وجبة غذائية. وجاء أن قرابة ٣٩٪ من الفقراء من أبناء ٢٠ عاماً وأكثر تنازلوا

٢٠١٦. وعلى مستوى العائلات، هبطت النسبة من ٥٣٫٣٪ إلى ٤٩٫٧٪. وبين الأطفال من ٦٥٫٦٪ إلى ٦٢٪ في العام ٢٠١٦. ورغم هذا الهبوط بين العرب، إلا أن الفقر بينهم ما زال الأشد عمقا، إذ أن المخصصات الاجتماعية انتشرت ٦٫١٪ من العائلات الفقيرة العربية إلى ما فوق خط الفقر، بينما كانت النسبة بين اليهود أكثر من ٤٥٪.

وهذه النسب اعتمدت على خط فقر، جرى رفعه في التقرير الأخير عن العام ٢٠١٦ بنسبة ٣٫٨٪ مقارنة مع العام ٢٠١٥. وكان كالتالي، وعلى أساس معدل سعر صرف الدولار حاليا، ٣٫٦ شيكل للدولار، خط الفقر للفرد الواحد ٣٢٦٠ شيكلا (٩٠٥ دولارات)، أما بالنسبة لعائلة من شخصين، فإن خط الفقر بات ٥٢١٦ شيكلا (١٤٤٨ دولار)، وثلاثة أشخاص ٦٩١١ شيكلا (١٩١٩ دولار)، وأربعة أشخاص ٨٣٤٥ شيكلا (٢٣١٨ دولار)، وخمسة أشخاص ٩٧٧٩ شيكلا (٢٧١٦ دولار)، وستة أشخاص ١١٠٨٥ شيكلا (٣٠٧٩ دولار)، وسبعة أشخاص ١٢٣٨٧ شيكلا (٣٤٤٠ دولار)، وثمانية أشخاص ١٣٥٦٠ شيكلا (٣٧٦٦ دولار)، وتسعة أشخاص ١٤٦٠٧ شيكلا (٤٠٥٦ دولار).

تقرير الوزارة

كما ذكر فإن الوزارة في احتسابها الجديد اعتمدت على فحص حجم استهلاك العائلة الواحدة، من خلال عدة مقاييس، منها عامة، ومنها كما يبدو في استطلاع مباشر. وترى الوزارة أن هذا الاحتساب يأخذ بعين الاعتبار «المداخيل السوداء»، التي لا يتم الإبلاغ عنها. وتوجه الأصابع هنا بالذات إلى الجمهوريين الأكثر فقرا، العرب، لكن من هم أكثر منهم، جمهور المتدينين المتزمتين (الحريديم)، الذين تؤكد الكثير من التقارير التي تصدر تباعا أن حجم الاقتصاد الأسود» بينهم يقدر بمليارات الدولارات سنويا. ومصدر هذه الأموال قطاع اقتصاد مغلق على العديد من طوائف الحريديم، ودقق أموال من الخارج عليهم، عبر سلسلة من الفحوات، إما بالنقل المباشر، أو عبر مكاتب صرافة وغيرها.

وتقول التقارير إن معاهد دينية ومدارس تابعة لهذه الطوائف تدفع رواتب نقدية، لا يتم إخضاعها لسلطة الضرائب، وهذا يسري على عاملين كثر في مؤسسات الحريديم.

ومن أجل الوصول إلى نمط الاستهلاك والصرف لدى العائلات، فحصت الوزارة توجهات العائلة، ونظرتها وتوقعاتها للمستقبل. فعلى سبيل المثال، إذا كان في العائلة طالب جامعي لا يعمل، فإنه بعد فترة قصيرة سينهي تعليمه، ويخرج إلى سوق العمل.

وعلى أساس هذه الاحتساب استنتجت الوزارة أن الفقر بين العائلات العربية هبط من ١٨٫٦٪ وفق تقرير مؤسسة الضمان الاجتماعي، إلى ١٤٫٦٪ وفق تقرير الوزارة. وبين الأفراد العرب هبط الفقر من ٤٩٫٧٪ وفق التقرير الرسمي، إلى ٢٥٫٣٪ وفق التقرير الجديد. إلا أن تخفيض النسبة لدى جمهور الحريديم كان أقل، من

نشر قسم الخبير الاقتصادي في وزارة المالية الإسرائيلية، هذا الأسبوع، تقديرات بديلة لتلك التي تتبعها مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية (مؤسسة التأمين الوطني)، بشكل أدى إلى خفض أعداد الفقراء بنسبة ٢٠٪.

وكان التخفيض الأكبر في نسبة الفقر لدى العائلات العربية، من قرابة ٥٠٪ إلى حوالي ٢٥٪ من العائلات. وبرغم شكل الاحتساب الجديد، الذي يركز على صرف العائلة، بدل اعتماد المداخيل وحدها، تبقى إسرائيل الأكثر فقرا بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD.

ويقول قسم الخبير الاقتصادي في الوزارة إن شكل احتساب مؤسسة الضمان الاجتماعي للفقر ليس كافيا، كونه يعتمد بشكل مجرد على معدلات مداخيل العائلة، ويقسمها على عدد الأفراد، من دون التطرق إلى مصروفات العائلة، ونمط الصرف وقدرتها على شراء الاحتياجات، فعلى سبيل المثال، وحسب الوزارة، فإن مؤسسة الضمان لا تقارن بين عائلتين لديهما نفس عدد الأفراد، وذات المداخيل، ولكن لوأحدة منهما قرض إسكاني. إلا أن مؤسسة الضمان تعتمد على شكل الاحتساب العالمي للفقر، بمعنى المدخول للفرد للعائلة، ومستويات الاسعار ومجمل كلفة الحياة. وكان تقرير الفقر الرسمي الصادر عن مؤسسة التأمين الوطني في نهاية العام الماضي ٢٠١٧، عن العام ٢٠١٦، قد أظهر أن الفقر سجل ارتفاعا طفيفا على مستوى الأفراد، وتراجعا في نسبة العائلات، مقارنة مع نسبته في العام الذي سبق، ٢٠١٥. مما يدل على أن الفقر بات أكثر في العائلات كثيرة الأولاد، إلا أن الفقر بقي أكثر عمقا بين العرب، ففي حين «انقذت» المخصصات الاجتماعية قبل سنوات قليلة ١١٪ من العائلات العربية، فقد هبطت النسبة في ٢٠١٦ إلى ٦٫١٪، في حين أن المخصصات ذاتها «انقذت» ٤٫٦٥٪ من العائلات اليهودية.

وحسب تقرير الفقر ذاته، فإن عدد الذين تحت خط الفقر في العام ٢٠١٦، بلغ ١٫٨٠٩ مليون نسمة، من بينهم ٣٩٪ من العرب، في حين أن نسبتهم وفق التقرير الذي يستند على تعداد سكاني يشمل القدس والجلولن المحتلين، ٢١٪ من السكان. كذلك قال التقرير إن عدد الأطفال الفقراء وهدهم بلغ ٨٤٣ ألف طفل، وعدد العائلات الفقيرة بلغ ٤٦٣ ألف عائلة.

وقال التقرير إن الفقر بين الجمهور العام في ٢٠١٦ بلغ ٢٢٪، وبين العائلات ١٨٫٦٪. وعلى مستوى الشرائح، فقد هبط الفقر بين عائلات إجمالي اليهود من ١٣٫٨٪ في العام ٢٠١٥ إلى ١٣٫٣٪ في العام ٢٠١٦. بيد أن الفقر بين عائلات الحريديم وهدهم ارتفع من ٤٦٪ إلى ٤٥٫١٪ ما يؤكد أن الفقر بات يتركز أكثر في العائلات كثيرة الأولاد.

وبموجب تقرير الفقر ذاته، فقد سجل الفقر بين العرب هبوطا، لكن ازداد عمقا، فقد هبط الفقر على مستوى الأفراد من ٥٤٫٨٪ في ٢٠١٥ إلى ٥٢٫٢٪ في

مبادرات تشريعية وقوانين معادية للديمقراطية في الكنيست الـ ٢٠

المعارضة. تبدأ إجراءات العزل بحق عضو كنيست ما، حسب هذا القانون، على خلفية «تشجيعه الإرهاب أو الحرض على العنف»، حسبما تقرره لجنة الكنيست، وطبقا لذلك، ليس مقاييس المداخيل، يعرف مسبقاً أنه سيتوصل إلى نسب فقر أقل، ولكن هذا ليس دقيقاً. فعلى سبيل المثال، عائلة علفت بالبطالة بعد توقف عمل المعيل الأساس في العائلة لا تغير نمط صرفها، على أمل أن ما علفت به هو ظرف طارئ، لكن هذا لا يعني خروجها من دائرة الفقر، كما أن صرفها الزائد أكثر من المداخيل سيجعلها في دائرة الفقر لفترة أطول. بعد نحو شهرين سيصدر تقرير الفقر الرسمي الجديد عن العام ٢٠١٧. وحسب التقديرات، فإن هذا التقرير سيشهد تحسناً محدوداً في نسب الفقر، وذلك على ضوء انخفاض البطالة في العام الماضي إلى أدنى مستوى تاريخي، ما دون حاجز ٤٪، وداخل شريحة العمل الفعلية، ما بين سنن ٢٥ عاماً وحتى ٦٤ عاماً. إلى ما دون ٣٫٨٪. كذلك طرأ ارتفاع على الحد الأدنى من الأجر، وتم رفع مخصصات الأولاد والشيوخ.

الديمقراطية في تعريف الدولة، في الصيغة النهائية التي تم إقرارها لهذا القانون، وسط تجاهل تام للأقلية العربية وحقوقها. في نهاية المطاف، تمت المصادقة النهائية على هذا القانون، بالقراءتين الثانية والثالثة، يوم ٢٠١٨/٧/٨، بتأييد أغلبية أعضاء الكنيست من الائتلاف الحكومي. حتى الآن، قدمت مجموعة من الالتماسات إلى المحكمة العليا ضد هذا القانون، ينتظر أن يبدأ النظر فيها في شهر كانون الأول المقبل.

ب - عزل عضو كنيست

قدم، في الكنيست الحالي، عدد من اقتراحات القوانين التي ترمي إلى تسهيل عملية عزل أعضاء كنيست، وبرغم أن هذه الاقتراحات مقدمة بصيغ تبدو «حيادية»، إلا أن من الواضح تماما أنها تستهدف، أولا وأساسا، أعضاء الكنيست من الأقلية العربية.

نظرا لما ينطوي عليه هذا الاقتراح من مس خطير بعدد من حقوق الإنسان الأساسية، بما يرتب على من إسقاطات بعيدة الأثر على النظام الديمقراطي نفسه وعلى حقوق الفرد، فتمتة حاجة ماسة إلى استخدام وسيلة / خيار العزل هذا في الحالات الاستثنائية جدا فقط، مقابل تفصيل طرق ووسائل أقل تطرفا.

اقتراح القانون الذي قدمه أعضاء كنيست من كتلة «إسرائيل بيتنا»، وروبرت إيلاطوف، أورلي ليفي أوكيسين، حمد عمار وشارون غال، يسعى إلى توسيع مسوغات عزل أعضاء الكنيست، بحيث تشمل التصريحات الكلامية أيضا وليس الأفعال فقط! كما يلقي اقتراح القانون على المرشح للعزل مهمة ومسؤولية إثبات براءته، خلافا للقواعد والأعراف المتبعة في مثل هذه الحالات. لم يحظ هذا الاقتراح بدعم الأغلبية من أعضاء اللجنة الوزارية لشؤون التشريع، فعادت كتلة «إسرائيل بيتنا» وقدمته مرة أخرى، باسمها كلها. ويقضي هذا الاقتراح بتحويل لجنة الانتخابات المركزية صلاحية حصرية في الحسم بشأن إلغاء ترشيح مرشحين أو قوائم مرشحين، بينما يسحب هذه الصلاحية من بين يدي المحكمة العليا، كما هي الحال حتى اليوم.

عات «اللجنة الوزارية لشؤون التشريع» وبحثت اقتراح كتلة «إسرائيل بيتنا» يوم ٢٠١٥/١١/٢٢ وقررت تحويل الاقتراح إلى البحث والمناقشة في إدارة الائتلاف الحكومي، لكن شيئا لم يتقدم منذ ذلك الوقت. في المقابل، صادق الكنيست نهائيا يوم ٢٠١٦/٧/١٩، بالقراءتين الثانية والثالثة، على اقتراح القانون الذي قدمه رئيس الحكومة، والذي يخول أعضاء الكنيست أنفسهم صلاحية عزل زملاء آخرين لهم، وذلك بأغلبية ١٠ أعضاء كنيست، من بينهم ١٠ أعضاء كنيست من

القانونية على تحقير علم الدولة: اقتراح قانون لتقييد منح التمويل المالي الحكومي للأنشطة والمؤسسات الثقافية بناء على مواقفها السياسية؛ تقييد نشاط بعض المنظمات في المدارس، طبعا للأجندات السياسية؛ اقتراح قانون لحرمان الجامعات من المخصصات المالية الحكومية بسبب نشاط بعض الأساتذة الجامعيين فيها في مجال المقاطعة؛ مبادرات من وزارة الثقافة لوقف التمويل الحكومي لنشاطات، عروض، مسرحيات وغيرها، بناء على مواقف سياسية؛ مبادرة من وزارة التربية والتعليم لتقييد الحريات الدينية والتعددية الدينية في المدارس.

المس التعددية اليهودية (التي تشكل جزءا من حرية الضمير والدين)؛ إلغاء التسوية في مسألة «الحائط الغربي» (حائط المبكى/ حائط البراق)؛ تخصيص أحواض استحمام تعبدية (ميكيفيه) لليهود التقليديين فقط؛ قصر صلاحية التهوديد على المؤسسة الدينية التقليدية فقط؛ تقييد إمكانيات «الحلال» (كاشير) البديل؛ الفصل بين الذكور والإناث في المدارس، في المؤسسات الأكاديمية وفي الين العام إجمالا؛ إلغاء شأن «القضاء العبري» وتفضيله على القضاء الدينيوي.

تشريعات مَعْدَة للمس بمكانة الأقلية العربية وحقوقها

أ - قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي طرحت، خلال السنوات الأخيرة، مجموعة من اقتراحات القوانين التي كان الهدف منها تعريف دولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، وذلك في قانون أساس، خلافا للقوانين «العادية»، وبرغم الاختلافات الطفيفة بين تلك الاقتراحات، إلا أنها كانت كلها متشابهة من حيث المضمون والجوهر ومن حيث نتيجتها الحتمية - المس الفظ والعميق بحقوق الإنسان، بالديمقراطية الإسرائيلية وبحقوق الأقلية العربية في إسرائيل.

في الكنيست الـ ٢٠، نوقش «اقتراح قانون أساس: إسرائيل - دولة قومية للشعب اليهودي، الذي تقدم به عضو الكنيست آفي ديختر (الليكود) وآخرون، علما بأن اقتراحات قوانين مماثلة كانت قدمت في دورات سابقة للكنيست، كما في الكنيست الحالي أيضا.

خلال المناقشات التي جرت حول الاقتراح، جرى تغيير نصه عدة مرات على خلفية ما تعرض له من انتقادات جماهيرية واسعة، تعلقت أساسا بإخضاع الجانب الديمقراطي الجوهرى في تعريف الدولة للجانب القومي، اليهودي. ورغم ذلك، ظل التشديد والتفضيل قائمين للمقومات اليهودية على المقومات

وأدائها وسياساتها؛ اقتراح قانون لإلغاء توصيات الشرطة في ختام التوقيعات الخنائية التي تجريها مع أشخاص يشبهه بارتكابهم مخالفات جنائية؛ اتخاذ إجراءات عملية جديّة تكسر نمج التعيينات السياسية الفاضحة في قطاع خدمات الدولة وفي المحاكم، على حساب التعيينات المهنية وفق معايير وشروط محددة وواضحة.

مبادرات في مجال تغيير عمل الكنيست؛ تقييد سفريات أعضاء الكنيست الممولة من قبل منظمات ذات أجندات محددة بعينها، فقط؛ اقتراح لتحويل الكنيست صلاحية استدعاء جهات خاصة وأشخاص إلى لجان الكنيست؛ اقتراح لتقييد عدد التشريعات الفردية، بمعنى تقييد حق أعضاء الكنيست في تقديم اقتراحات قوانين بصورة شخصية فردية، دون إيجاد أدوات برلمانية بديلة يستطيع أعضاء الكنيست من المعارضة استخدامها لتأدية مهامهم والقيام بواجباتهم.

تشريعات تهدف إلى تضيق الخناق على منظمات حقوق الإنسان وتنظيمات أخرى؛ قانون وسم الجمعيات (إلزام الجمعيات بالإفصاح عن مصادر تبرعاتها وتمويلها، إذا كانت كيانات سياسية أجنبية)؛ قانون تمويل الأحزاب - قانون ٧١٥ لتقييد حركة ونشاط جناح واحد فقط من جناحي الحارطة السياسية في إسرائيل)؛ اقتراح لتحديد الإلغاء الضريبي الممنوح للمتبرعين (البند ١٦ من أمر ضريبة الدخل) في مجالات معينة فقط؛ قانون الخدمة المدنية (قصر إمكانية قبول متطوعي «الخدمة المدنية» على منظمات معينة فقط؛ محاولة إلغاء الإعفاء من الرسوم لمنظمات محددة فقط لدى تقديمها طلبات للحصول على معلومات بموجب قانون حرية المعلومات؛ محاولة لتقييد وتقليص حق تنظيمات معينة في التوجه إلى القضاء، وخاصة تقديم الالتماسات إلى المحكمة العليا (نيابة عن متضررين أو إضافة إليهم، بمعنى، منع تلك التنظيمات من التوجه إلى القضاء إلا إذا كان الموضوع يمسها بشكل مباشر)؛ اقتراح لإقامة لجنة خاصة للتحقيق مع بعض المنظمات المدعدة التي تعتبرها الحكومة وائتلافها الحكومي «معادية»!

تشريعات تهدف إلى المس بمكانة الأقلية العربية وحقوقها؛ قانون القومية، قانون عزل أعضاء كنيست، قانون الأذان، اقتراح لإلزام أعضاء الكنيست بالتوقيع على «إعلان ولاء» خاص.

تشريعات تمس بحرية التعبير وبالتعددية؛ تقييد حرية الدخول إلى إسرائيل ومنع كل من يدعو إلى المقاطعة من دخول إسرائيل؛ تشديد العقوبة

فيما يلي بعض أبرز المبادرات التشريعية والقوانين المعادية للديمقراطية، التي طرحت وتم دفعها في الكنيست الحالي، الـ ٢٠، كما تضمنها تقرير «جمعية حقوق المواطن» الأخير عن «تخلص الحيز الديمقراطي في إسرائيل - الكنيست الـ ٢٠؛ صورة الوضع»، والتي يسوقها (التقرير) كمنادج تعبر عن التوجه العام المستمر منذ سنوات (اقرأ الخبر على ص ١).

تشريعات هدفها تقييد صلاحيات المحكمة العليا؛ اقتراحات قوانين لتشريع «فكرة التجاوز» (أي، تمكين الكنيست، بأغلبيته الائتلافية العادية، من إعادة سنن قوانين تقرر المحكمة العليا إلغاءها، بدعوى كونها «غير دستورية»، تقليص الحق في تقديم الالتماسات إلى المحكمة العليا وإعطاء «القضاء العبري» (الشرعية والموروث الديني) أولوية على القوانين والتشريعات الأخرى، تسييس «لجنة تعيين القضاة»، اقتراح قانون القضاء في المحاكم الدينية بالتوافق (الذي يعني فصل الجهاز القضائي الإسرائيلي فضلا

جوهريا - دنوبيا ودينيا).

مبادرات هدفها المس بحراس النظام الديمقراطي» الآخرين - مؤسسات رسمية تشمل: رئيس الدولة، مراقب الدولة، النيابة العامة للدولة، وسائل الإعلام وقطاع الخدمات العامة؛ اقتراح قانون لتقييد صلاحيات مراقب الدولة، مجموعة من اقتراحات القوانين لتغيير منظومة البث الجماهيري العام والحد من نشاطها، بما في ذلك تسييسها؛ محاولات مباشرة من رئيس الحكومة وأعضاء كنيست من الائتلاف الحكومي لنزع الشرعية عن هيئات إعلامية وإعلاميين؛ محاولات لنزع الشرعية عن رئيس الدولة، عن المستشار القانوني للحكومة، عن المفتش العام للشرطة، عن قضاة المحكمة العليا، عن أعضاء كنيست من المعارضة البرلمانية/السياسية كلما وجهوا أي نقد سياسي

- حزبي للحكومة أو سياساتها؛ جملة من المبادرات لتعيينات سياسية، وأساسا لمستشارين قانونيين أو لنواب مديرين عامين في الوزارات الحكومية المختلفة أو في مؤسسات رسمية أخرى؛ محاولة تعيين إنسانة مقربة من رئيس الحكومة شخصيا لمنصب مفوض خدمات الدولة، رغم عدم استيفائها الشروط والمعايير المطلوبة لإشغال هذا المنصب؛ محاولات لتكريس رأي يقول بأن موظفي الدولة - وخاصة المستشارين القانونيين، قضاة المحكمة العليا، المستشار القانوني للحكومة، مراقب الدولة، النائب العام للدولة وغيرهم - موكلون، فقط، بالدفاع عن سياسة الحكومة، لا نقدها أو وضع الحدود اللازمة أمامها؛ محاولات نزع الشرعية عن وسائل الإعلام التي تتعامل بصورة نقدية مع الحكومة

ملف خاص: المشهد الحزبي الإسرائيلي مع بدء دورة جديدة للكنيست

الإعلان عن الانتخابات البرلمانية مسألة وقت وقرار من نتنياهو!

الحريديم سحبوا من نتياهو ذريعة الخلاف على قانون تجنيد الحريديم، سيعارضونه ويبقون في الحكومة* القانون يحظى بأغلبية كبيرة في الكنيست *نتنياهو يريد انتخابات مبكرة استباقاً لاحتمال تورطه أكثر في ملفات الفساد التي تلاحقه ولذا سيبحث عن ذرائع جديدة



(أفب)

تزامن مع إقرار «قانون القومية»، بادعاء أن قانون شبكات التواصل سيثير انتقادات ضد إسرائيل، متجاهلاً باقي القوانين، وخاصة «قانون القومية»، الذي ضغط لتغييره كليا. ويقضي القانون بإرغام شبكات التواصل على سحب منشورات، تعتبرها المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، «تحريضاً على الإهباب»؛ بمعنى منشورات داعمة لمقاومة الاحتلال المشروعة، وكما هو معروف، فإن إسرائيل تلاحق سنويا العديد من الناشطين على ما ينشرونه، ولكن ما يسعى له القانون الآن هو شطب هذه المنشورات كليا من شبكات التواصل. وفي هذا السياق، من المفترض أن تقدم نائبة من حزب الليكود مشروع قانون يحظر رفع العلم الفلسطيني داخل إسرائيل، إلا أن هذا القانون سواجبه تعقيدات قانونية أخرى، خاصة وأن رفع العلم بات مجازاً، بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو، واعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي سياق هذه القوانين المقعمة، فإن نتياهو لا يكف عن الضغط من أجل سن قانون حظر أذان المساجد، برغم أن تشريعه توقف عند القراءة التمهيدية، كما تم وقف الأبحاث لإعداده للقراءة الأولى، بعد الطلب من الشرطة أن تلاحق المساجد على رفع صوت الأذان، من خلال قانون الحفاظ على البيئة، في البند المتعلق بـ «منع الضجيج». إلا أن نتياهو يطلب بشكل دائم الاستمرار في سن القانون، وعلى الأقل وفق الصيغة المعدلة، التي ستحظر أذان الفجر، كذلك فإن كتلتي «البيت اليهودي» والليكود ستعملان على سن قوانين أخرى، تتعلق بما يسمى قوانين التعمير الرأحف للضفة الفلسطينية المحتلة إلى ما يسمى «السيادة الإسرائيلية»، بعد أن تم سن العديد من هذه القوانين، التي تتعلق بمصادرة الأراضي، ومسألة التوجه إلى المحاكم الإسرائيلية المدنية، ورفع مستوى قرارات المحاكم العسكرية أمام المحاكم المدنية، ومشاريع القوانين التي لها احتمال التقدم في مسار التشريع تتعلق بالأراضي، ومنح «حق» للمستوطنين ولعسبة الاستيطان في الوكالة الصهيونية في تملك أراض فلسطينية مصادرة.

أولاً: أن الشبهات ضد نتياهو تتعلق بحصوله على هدايا مادية، وليست مالية، بحسب ما ينشر، مثل الحديث عن زجاجات الشمبانيا والسيجار الفاخرين، ومجوهرات لزوجته، وفي ملفين آخرين فإن نتياهو سعى للحصول على امتيازات إعلامية في وسائل إعلام، فالكلام في كتاب القوانين حول قضايا كهذه كثير وحاد، لكن في وعي الجمهور كما يبدو، طالما أن الحديث لا يجري عن تلقي أموال بالمالين، فإن كل ما عدا ذلك بالإمكان استيعابه. ثانياً: أن نتياهو محاط بوسائل إعلام مجندة له، قادرة على مواجهة وسائل الإعلام التي تهجمه وتنتقده، وتكشف عيوبه وفشائحه، هو وزوجته. ثالثاً: وهذا في منتهى الأهمية، أن الجمهور الإسرائيلي لا يرى بديلاً لشخص نتياهو، ولا حزبه، بل هناك أحزاب إما أنها حليفة في حكوماته، أو أحزاب تسمى معارضة، ولكنها باتت تنافس اليمين الاستيطاني على سياساته، مثل حزب «يوجد مستقبل»، الذي تبشره استطلاعات الرأي بأن تزيد قوته من ١١ مقعد اليوم إلى ١٨ مقعداً، وهذا قريب لما حصل عليه في العام ٢٠١٣، أي ١٩ مقعداً، وفي المجمال، فإن الكتل الأربع في المعارضة حاليا ستترجع قوتها مجتمعة، من ٥٣ مقعداً اليوم، إلى حوالي ٤٨ مقعداً، والخسارة أساساً هي لدى «المعسكر الصهيوني»، الذي لديه حالياً ٢٤ مقعداً.

على أجددة الدورة الشتوية للكنيست ٢٠١٨-٢٠١٩
على الرغم من أنه ليس واضحاً بعد موعد الإعلان عن تقديم الانتخابات المبكرة، فإن اليمين الاستيطاني الحاكم، برعاية بنيامين نتياهو، سيحاول، خلال الدورة الشتوية الجديدة، مهما كان امتدادها الزمني قصيراً، تحقيق مكاسب أكثر على صعيد القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، فمن بين القوانين البارزة، التي أقرت حتى الآن بالقراءة الأولى، قانون شبكات التواصل، فالقانون بات جاهزاً للتصويت عليه بالقراءة النهائية، إلا أن نتياهو أوقف التصويت، الذي

شبهات الفساد لا تنعكس سلباً على نتياهو
المفارقة الجديرة بفحص معمق لطبيعة المجتمع الإسرائيلي، هي أنه برغم مرور قرابة عامين على التحقيقات مع نتياهو، كانت الاستطلاعات تشير إلى تراجع قوة الليكود البرلمانية، بين ٦ إلى ١٠ مقاعد، قسمها الأكبر انتقل إلى تحالف «البيت اليهودي»، صاحب القوة السياسية الأكبر بين مستوطني الضفة. لكن لاحقاً، وفي ظل سياسات إدارة ترامب، استرجع نتياهو احتلالاً قوته، في حين تراجع «البيت اليهودي» إلى قوته التي حصل عليها في الانتخابات البرلمانية السابقة، ٨ مقاعد، وساهم في هذا أيضاً أن سياسات ونهج كتلة الليكود زادا طرفاً في سياق الدورة البرلمانية الحالية، الـ ٢٠، وهذا ينعكس بشكل ملموس في عشرات القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، التي سجلت ذروة غير مسبوقة من حيث عددها وخطورتها، بضمنها «قانون القومية»، وعدة قوانين أخرى تهدف إلى الضم الإضافي للضفة إلى ما يسمى «السيادة الإسرائيلية»، وهذا يعني أن رد الفعل على قضايا فساد نتياهو، كان أساساً في قطاع اليمين الاستيطاني المتطرف، والمنافسة بين الليكود وتحالف «البيت اليهودي» على أصوات اليمين الاستيطاني المتطرف، تبرز في المستوطنات ذاتها، ففي انتخابات العام ٢٠١٥، زاد الليكود قوته في المستوطنات بنسبة ٢٥٪ مقارنة بالانتخابات التي سبقت في ٢٠١٣، وحصل على أكثر من ٣٧ ألف صوت، بينما تحالف «البيت اليهودي» تراجع بنسبة ٣٪، ولكنه بقي القوة الأكبر هناك، بحصوله على أقل من ٤١ ألف صوت. وبالإمكان التقدير أن عدد رد فعل الجمهور على قضايا نتياهو يعود إلى ثلاثة عوامل.

كتب برهوم جرابيسي:
على أمل أن عودته إلى رئاسة الحكومة بعد الانتخابات ستغير اتجاه التحقيقات ضد.

افتتح الكنيست الإسرائيلي هذا الأسبوع دورته الشتوية، في ظل أجواء انتخابات برلمانية مبكرة، ستجري، كما يبدو، قبل موعدها ببضعة أشهر، ويحتاجها رئيس الحكومة بنيامين نتياهو، دون سواه، وحسابات ملفات الفساد التي تطارده هي المقرر الأساس لديه، برغم أنها قضايا لا تجبي منه ثمناً سياسياً، بموجب استطلاعات الرأي، فنتياهو يريد انتخابات قريبة استباقاً لمفاجآت محتملة، تؤثر سلباً على مكانته، وفي ذات الوقت، يسعى ليكون رئيس الحزب الأكبر، مقابل «فتات» أحزاب، خاصة في اليمين الاستيطاني المتطرف (اقرأ عن ذلك، ضمن مادة أخرى في هذه الصفحة).

بموجب القانون الإسرائيلي، فإن الانتخابات البرلمانية من المفترض أن تجري بعد عام من الآن، في نهاية تشرين الأول من العام ٢٠١٩، وهي عملية بعد الانتخابات السابقة بأربع سنوات وسبعة أشهر، إذ أنه حسب القانون فإن الدورة البرلمانية هي ٤ سنوات، تنتهي عادة في نهاية تشرين الأول، وفي حال سبقت ذلك انتخابات مبكرة قبل ذلك التاريخ القانوني، فإن الدورة التالية تحمل معها أيضاً الأشهر الناقصة، حتى تصل إلى ذلك الموعد الخريفي الثابت في القانون.

وكانت آخر انتخابات جرت في موعدها القانوني، في العام ١٩٨٨، ومن أصل ٢٠ انتخابات برلمانية، جرت ٥ انتخابات فقط في موعدها القانوني، ومنذ العام ١٩٨٨ وحتى الآن، امتدت ثلاث ولايات فقط لأربع سنوات كاملة، من أصل تسع دورات برلمانية، وهذا يعكس مدى عدم استقرار الحكومات الإسرائيلية.

وكانت الذريعة التي خطط نتياهو لأن يتبش بها، للتوجه إلى انتخابات برلمانية مبكرة، هي الخلاف حول قانون التجنيد الإلزامي للشبان اليهود المتدينين المتزمتين (الحريديم)، العالق منذ سنوات على جدول أعمال الكنيست، وكانت المحكمة العليا قد أمرت الحكومة، في شهر أيلول ٢٠١٧، بإنجاز قانون مساوٍ ولمزم للتجنيد، خلال عام واحد، من يوم صدور القرار.

وعلى ضوء تعثر المفاوضات للتوصل إلى صيغة قانون تجمع عليها أطراف الائتلاف، وتماشياً مع قرار المحكمة، فقد طلبت الحكومة من المحكمة التمديد ٦ أشهر، إلا أن المحكمة وافقت على ٣ أشهر، تنتهي في منتصف كانون الأول المقبل، والخلاف بقي على حاله، إلا أن ما يسمى «مجلس حكماء التوراة»، الزعامة الدينية لكتلة يهودوت هتوراة، للحريديم الأشكناز الغربيين، قرر مساء يوم الأحد معارضة القانون، لكن عدم الانسحاب من الائتلاف الحاكم، فالقانون يحظى بأغلبية كبيرة من الائتلاف والمعارضة، وبهذا فقد سحب الحريديم من نتياهو هذه الذريعة، ولا شك في أنه سيبحث بسرّاج وقتيلة عن ذريعة أخرى، يطلب على أساسها حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات مبكرة.

وفي خلفية هذا القرار، يبدو واضحاً عدم رغبة الحريديم بالتوجه إلى انتخابات مبكرة، تشير استطلاعات الرأي إلى أن قوتهم المجتمعة، بمعنى كتلتي يهودوت هتوراة وشاس، ستكون أقل من المقاعد الـ ١٣ الحالية، ما يجعلهم أضعف أمام الحكومة المقبلة.

ومن الصعب جداً رؤية الدورة الشتوية الجديدة تنتهي في موعدها القانوني، في نهايات آذار المقبل، وقد تنتهي قبل هذا بوقت كاف، يجيز إجراء انتخابات مبكرة، قبل شهري الصيف، تموز وأب، اللذين تتجنبهما الأحزاب، بسبب كثرة الحركة إلى الخارج لضاء عطلة الصيف، ما يضرب نسبة المشاركة في التصويت.

وفي حقيقة الأمر فإن حسابات نتياهو الشخصية تقوده لجر الكنيست إلى انتخابات مبكرة، وعلى رأس تلك الحسابات ملفات الفساد التي تلاحقه، فمنذ أن تفجرت قضايا الفساد ضد نتياهو، في الشهر الأخير من العام ٢٠١٦، بدأ الحديث في الأوساط الحزبية، عن أن نتياهو سيسعى إلى انتخابات مبكرة، بهدف وقف التحقيقات معه، بفعل الحملة الانتخابية،

على مدى قرابة عام بقيت نتائج استطلاعات الرأي العام في إسرائيل شبه ثابتة من حيث الاضطرابات، وأيضاً في داخل كل واحد من هذه الاضطرابات، وفي المجمال، فإن حزب الليكود، الذي له حالياً ٣٠ مقعداً، حصل بالمعدل في تلك الاستطلاعات من ٢٨ مقعداً كإحدى نتيجة، إلى ٣٢ مقعداً، في حين أن رؤية الجمهور لرئيس الحكومة الأفضل، من بين كل الواردة أسماؤهم، تراوحت نسبتها لنتياهو ما بين ٣٣٪ إلى ٣٨٪، وكل واحد من الآخرين حصل على ٩٪ كحد أقصى، إلى نسب هامشية تقل حتى عن ٣٪.

ونتياهو يقر استطلاعات الرأي جيداً، ويكاد يثمة في حساباته احتمال أن يصطدم بمفاجآت حتى يوم الانتخابات، لذا فهو معني أيضاً أن يكون زعيم الكتلة البرلمانية الأكبر من دون منافس، بمعنى بفجوة كبيرة عن الكتل التالية، من حيث الحجم، وحتى الآن استطلاعات الرأي تمنح «يوجد مستقبل» المعارض حتى ١٨ مقعداً، وهذا بهدف أن يكون نتياهو المكلف الوحيد بتشكيل الحكومة المقبلة، وفي ذات الوقت يريد أمامه كتلاً صغيرة، غير قادرة على تهديد ثقافته، بمعنى أن تقل أكرها عن ٨ مقاعد.

«والوصفة» الأنسب، من ناحية نتياهو، هي نسبة الحسم للانتخابات البرلمانية، التي تم رفعها تمهيداً للانتخابات ٢٠١٥، من ٢٥٪ إلى ٢٣٪، وفي حينه قيل إن المستهدف

كانت الأحزاب والأطر الناشطة بين فلسطينيي الداخل، التي توحدت ضمن «القائمة المشتركة»، وزادت قوتها المجتمعة بمقعدين، أي حصلت على ١٣ مقعداً.

وبطبيعة الحال فإن هذا التحالف وإنجازته أزعجا كل الأحزاب الصهيونية والدينية، من الائتلاف والمعارضة على حد سواء، وبالتالي أن «القائمة المشتركة»، هي أيضاً في حسابات نتياهو، لكن بالإمكان القول إنه ليس بسببها، أو لنقل ليس بسببها وحدها، عاد ليلاؤج بخفض نسبة الحسم، تمهيداً للانتخابات المقبلة.

رفع نسبة الحسم ساهم في تحالفات بين أحزاب صهيونية، وعزز تحالفات أحزاب دينية، وأسقط قائمة تضم أخطر العصابات الاستيطانية الإرهابية، الحركة الامتدادية لحركة «كاخ» الإرهابية، المحظورة في الكثير من دول العالم، بسا فيها الولايات المتحدة الأميركية، وبشكل صوري في محظورة في إسرائيل أيضاً، لكن أقطابها يتحركون بحرية، ودخلوا قبل دورتين إلى الكنيست، فهذه القائمة حصلت في الانتخابات الأخيرة على ١٣٠ ألف صوت، وهذا كان قرابة ٤ مقاعد، وسقوط القائمة ساهم بشكل جدي في تغيير توزيع المقاعد، وأضعف تمثيل اليمين الاستيطاني بطبيعة الحال، ونزى مثلاً أن تحالف «البيت اليهودي» يضم عملياً ثلاثة أحزاب، من بينها حزبان متحالفان في قائمة «هتيچود

نتياهو يسعى لرئاسة الحزب الأكبر وأمامه «فتات» كتل برلمانية!

يلوِّح بقانون خفض نسبة الحسم للانتخابات البرلمانية* رغم الحديث عن استهداف «القائمة المشتركة»، إلا أن نتياهو يريد أيضاً تفتيت كافة التحالفات القائمة في الكنيست وخاصة في معسكر اليمين الاستيطاني كي لا تقوى أي جهة على منافسته أو الضغط عليه

سيزداد وزن جمهوره، أمام تراجع نسبة تصويت الفلسطينيين، أو حرق كميات كبيرة من أصواتهم. وفي ظل المشهد السياسي، تتكثف التقارير في وسائل الإعلام حول محاولات اصطافات جديدة تمهيداً للانتخابات البرلمانية، لعل أبرزها الحديث عن احتمال أن يبادر رئيس هيئة أركان الجيش السابق بيني غانتس إلى تشكيل قائمة جديدة، قد يكون فيها نواب من الولاية البرلمانية الحالية، مثل النائبة أورلي ليفي- أبكسيس، المنشقة عن حزب «يسرائيل بيتينو»، والتي أعلنت عزمها على تشكيل قائمة للكنيست، وفور ذلك الإعلان، منحتها استطلاعات الرأي من ٥ إلى ٧ مقاعد برلمانية، ثم اختفت كليا من جميع استطلاعات الرأي. وفي الأيام الأخيرة صدرت دعوة من رئيسة حزب ميرتس، تمار زانديزغ، إلى تشكيل قائمة جامعة للقوى التي تعد حسب القاموس الإسرائيلي من اليسار الصهيوني وحتى الوسط، بمعنى حزبي العمل ويوجد مستقبل، وقد لاقت هذه الدعوة تجاوباً محدوداً، بين اليمين الداعمين كان النائب البارز في حزب العمل ايتسيك شمولي، إلا أن احتمالات تشكيل قائمة كهذه ضئيلة، بسبب التزام المفترض على رئاسة معسكر كهدا، وحتى أن لائحة تضم ميرتس إلى قائمة «المعسكر الصهيوني»، ليس مضموناً أن تحقق نتائج متوخاة لدى أصحابها، بسبب الخلافات حيال مواقف داخلية ليست قليلة.

٣٠ مقعداً، فيما أكبر كتلة في حكومته بالكاد سيكون لها ٦ مقاعد، رغم أن مشهداً كهذا من شأنه أن يزيد من تعقيدات تشكيل الحكومة، لكثرة الشركاء فيها.

وحسب تقارير إسرائيلية، فإن نتياهو يواجه معارضة في داخل الائتلاف لخفض نسبة الحسم، على الأقل من ٣ أحزاب، المفدال، وشاس، في حين أنه من المفترض أن يعترض على المبادرة أفيغدور ليرمان زعيم حزب «يسرائيل بيتينو»، كونه الداعي الدائم لرفع نسبة الحسم، حتى إلى ٥٪ وأكثر، ولكن نسبة ٥٪ باتت تهدده هو أيضاً.

ويجدر القول إنه في حال نجح نتياهو في تمرير مبادرته، رغم صعوبة الأمر في ظل التركيبة البرلمانية الحالية، وتضارب مصالح الأحزاب، فإن هذا سيوجه الأنظار إلى جمهور فلسطينيي الداخل، وشكل تصرف الأحزاب التي تؤلف «القائمة المشتركة».

ففي العام ٢٠١٥، هناك من رأى أن القائمة تشكلت بسبب رفع نسبة الحسم، وهذا ادعاء لم يكن في صالح هيئة التحالف، وفي حال تفكك التحالف بسبب خفض نسبة الحسم، فمن شأن هذا أن يعطى مصداقية لما قيل في العام ٢٠١٥، لدى تشكيل القائمة، ما سيساهم في تراجع في المشاركة في عملية التصويت، وتراجع القوة المشتركة لفلسطينيي الداخل في الكنيست، ما يفيد تلقائياً المعسكر الأكبر، اليمين الاستيطاني، الذي

هليثومي»، التي تحالفت مع حزب المفدال، وشكلاً معاً «البيت اليهودي»، فهذا التحالف كان قائماً في انتخابات ٢٠١٣، وحصل على ١٢ مقعداً، وخسر ٤ مقاعد منها في انتخابات ٢٠١٥، وكادت المفاوضات بين شقي «البيت اليهودي» أن تتفجر قبيل انتخابات ٢٠١٥، ولكن ما ساهم في الحفاظ على التحالف، كان نسبة الحسم وخوف «هتيچود هليثومي» من عدم اجتيازها.

كذلك فإن كتلة المتدينين المتزمتين يهودوت هتوراة مشكلة من حزبين، أحدهما في أصوله يضم حزبين، وضمن المقاعد الستة في الكتلة هناك أكثر من ٣ تيارات دينية، وفي أحيان ليست قليلة تنشب بينها خلافات، كما هو حاصل وكذا حول قانون التجنيد في الجيش.

هالبا بالنسبة للكتلة «المعسكر الصهيوني»، فإن ما أجبر حزب «الحركة» برعاية تسيبي ليفني على الدخول في تحالف مع حزب العمل كان نسبة الحسم وتخوفها من عدم اجتيازها، وهذا يعني أنه من ناحية نتياهو، من شأن خفض نسبة الحسم أن يفكك تحالفات برلمانية عدة، وبالذات لدى الأحزاب المرشحة للمشاركة في الائتلاف الحاكم برئاسة، وأيضاً يفسح المجال لدخول القائمة التي سقطت في الانتخابات الماضية، ما يعيد توزيع المقاعد البرلمانية لصالح معسكر اليمين الاستيطاني المتطرف؛ في مشهد يكون فيه الليكود

التي توحدت ضمن «القائمة المشتركة»، وزادت قوتها المجتمعة بمقعدين، أي حصلت على ١٣ مقعداً.

وبطبيعة الحال فإن هذا التحالف وإنجازته أزعجا كل الأحزاب الصهيونية والدينية، من الائتلاف والمعارضة على حد سواء، وبالتالي أن «القائمة المشتركة»، هي أيضاً في حسابات نتياهو، لكن بالإمكان القول إنه ليس بسببها، أو لنقل ليس بسببها وحدها، عاد ليلاؤج بخفض نسبة الحسم، تمهيداً للانتخابات المقبلة.

رفع نسبة الحسم ساهم في تحالفات بين أحزاب صهيونية، وعزز تحالفات أحزاب دينية، وأسقط قائمة تضم أخطر العصابات الاستيطانية الإرهابية، الحركة الامتدادية لحركة «كاخ» الإرهابية، المحظورة في الكثير من دول العالم، بسا فيها الولايات المتحدة الأميركية، وبشكل صوري في محظورة في إسرائيل أيضاً، لكن أقطابها يتحركون بحرية، ودخلوا قبل دورتين إلى الكنيست، فهذه القائمة حصلت في الانتخابات الأخيرة على ١٣٠ ألف صوت، وهذا كان قرابة ٤ مقاعد، وسقوط القائمة ساهم بشكل جدي في تغيير توزيع المقاعد، وأضعف تمثيل اليمين الاستيطاني بطبيعة الحال، ونزى مثلاً أن تحالف «البيت اليهودي» يضم عملياً ثلاثة أحزاب، من بينها حزبان متحالفان في قائمة «هتيچود

إعداد: بروهوم جرابيسي

«المشهد» الاقتصادي

بنك إسرائيل يمدد الفائدة المنخفضة لشهرين ويرفع توقعات النمو الاقتصادي

***الفائدة البنكية ستبقى عند ٠.١٪ لـ ٤٥ شهراً متتالياً* بموجب تقديرات البنك لوتيرة التضخم لا يبدو أن هناك ارتفاعاً منظوراً للفائدة البنكية* البنك رفع تقديراته للنمو الاقتصادي: ٣.٧٪ في العام الجاري و٣.٦٪ في العام المقبل ***

الفعلي يرتفع باستمرار، وقيمة الشيكال أمام الدولار مستقرة في محيط ٣.٦ شيكل للدولار.

وقال بلوتسكير إن الوضع الاقتصادي القائم ليس مختلفاً عما سبق، وحتى لو رفع بنك إسرائيل الفائدة البنكية، فإن انعكاسات القرار كانت ستبقى محدودة جداً على المدى القريب. لكن لو رفع بنك إسرائيل الفائدة، أو حينما سيرفعها مستقبلاً، وكما يبدو قريباً، فإن هذا سيعد انتهاء لفائدة صفرية لعدة سنوات، فالفائدة الحالية لم تتحرك منذ مطلع شهر آذار العام ٢٠١٥، وهذه نسبة ليست مسبقة بمستواها، ولا من حيث فترة جمود النسبة أيضاً.

ويقول المحلل أدريان بايلوت، في مقال له في صحيفة «كالكايسست» إن محافظة بنك إسرائيل كارنيت فلوغ تولت مهامها في نهايات العام ٢٠١٣، وواصلت عملية تخفيض الفائدة البنكية في تلك الفترة، حتى وصلت إلى نسبة (٠.١٪) في آذار العام ٢٠١٥، ومنذ ذلك الحين لم تحرك ساكناً، وهي ظاهرة لا سابق لها إطلاقاً في كتب التاريخ الاقتصادي.

وحسب بايلوت، فإنه لا توجد ظروف اقتصادية ملائمة أكثر من الظروف الحالية لرفع الفائدة مجدداً، فالسوق جازرة لارتفاع في الفائدة، وكذا كافة الأقسام الاقتصادية في جميع المؤسسات المالية تتوقع ارتفاعاً للفائدة في ثلاث أو أربع موجات حتى نهاية العام ٢٠١٩، لترسو عند ما بين ٠.٧٥٪ وحتى ١٪. وكما نعلم فإن وحدة الأبحاث في بنك إسرائيل كانت قد توقعت سابقاً أن التغيير في نسبة الفائدة سيكون في الربع الأخير من العام الجاري.

آذار ٢٠١٥ بنسبة (٠.١٪). وفي حسابات بنك إسرائيل أيضاً قيمة الشيكال أمام الدولار، فقد سجل الشيكال ارتفاعاً في الشهرين الماضيين، بعد أن ارتفع سعر الدولار حتى مطلع آب الماضي إلى ٣.٧ شيكل للدولار، وهو الآن يحوم حول ٣.٦ شيكل للدولار. ورفع الفائدة البنكية من شأنه أن يخفض سعر الدولار أكثر، ما يضر بعائدات الصادرات. كذلك أعلنت فلوغ عن رفع تقديرات البنك للنمو الاقتصادي للعام الجاري إلى ٣.٧٪، بدلاً من ٣.٥٪ في التقديرات السابقة، على أن يرتفع النمو في العام المقبل ٢٠١٩، بنسبة ٣.٦٪.

وقد رأى عدد من المحللين الاقتصاديين أن على بنك إسرائيل رفع الفائدة البنكية. وقال المحلل الاقتصادي في صحيفة «يديעות أحرונوت» سيفر بلوتسكير إن بيانات التضخم المالي في شهري تموز وأب، كانت وفق تقديرات بنك إسرائيل بشأن وتيرة التضخم المنخفضة، فالتضخم في البضائع الاستهلاكية الأساسية، مثل المواد الغذائية والخضراوات والسكن، كانت بوتيرة سنوية ٠.٣٪، وهذه نسبة ليست ملموسة، حتى لعائلة ذات دخل متدن جداً، من ٥ آلاف شيكل.

وتابع بلوتسكير أن هذا يعني وخلافاً لتخوفات كثيرين أن وتيرة التضخم المالية لم تقرب إلى وتيرتها في أوروبا، حوالي ٣٪، ولا لتوتيرة في الولايات المتحدة الأميركية، حوالي ٢٪. كذلك فإن البطالة في إسرائيل ما تزال منخفضة، رغم ارتفاعها الطفيف في الأشهر الأخيرة (حالياً في حدود ٤.٢٪). كما أن معدل الرواتب

بعد ٥ سنوات في المنصب، وتفيد التقارير الصحافية بوجود خلافات دائمة بين فلوغ ومنتياهو وكحلون. وحسب التقارير ذاتها، فإن منتياهو وكحلون لم يطلبا من فلوغ البقاء، وأعلن في الأسبوع الماضي عن تعيين الإسرائيلي الأميركي أمير يارون لتولي المنصب (طالع خبراً مفصلاً حول التعيين في هذه الصفحة).

وقال بنك إسرائيل المركزي إن وتيرة التضخم المالي تراجعت في الأونة الأخيرة، وإن الارتفاعات التي شهدناها في النصف الأول من العام الجاري كانت عابرة، وليست ثابتة تقود إلى ارتفاعات أكثر في الأسعار، فحتى نهاية شهر آب الماضي، كانت وتيرة التضخم ١.٢٪ في الأشهر الـ ١٢ التي سبقت، وبناء عليه، فقد قرر البنك تخفيض توقعاته للتضخم الاقتصادي لهذا العام من ١٪ إلى ٠.٨٪. وهذا أقل من الحد الأدنى لمجال التضخم الذي وضعته السياسة الاقتصادية، ما يبين ١٪ إلى ٣٪. وهذا يعني أن التضخم في الأشهر الأربعة الأخيرة من هذا العام سيتراجع.

وإذا صدقت توقعات بنك إسرائيل بالنسبة للتضخم حتى نهاية العام ٢٠١٨، فإن هذا سيعني عدم ارتفاع الفائدة أيضاً في الشهر الأخير من هذا العام، وهذا في حال أن المحافظ الجديد لبنك إسرائيل اتبع ذات السياسة التي تتبعها فلوغ.

وكانت فلوغ قد تولت منصبها في شهر تشرين الثاني ٢٠١٣، وكانت تلك فترة تراجع في نسبة الفائدة، إذ كانت في تلك الفترة حوالي ١.٧٥٪. وسجلت أعلى مستوى سابق لها في العام ٢٠١١، ووصل إلى ٣.٣٪ واستمرت فلوغ في خفض الفائدة، حتى باتت في شهر

قرر بنك إسرائيل المركزي إبقاء الفائدة البنكية عند مستواها الذي يلامس الصفر، (٠.٠٪)، حتى نهاية شهر تشرين الثاني المقبل، موعد القرار التالي بشأن الفائدة البنكية الأساسية. وجاء قرار البنك خلافاً لتوقعات الكثير من المحللين وخبراء الاقتصاد، الذين توقعوا ارتفاعاً للفائدة، لأول مرة منذ ٤٣ شهراً. إلا أن البنك خفض تقديراته لتوتيرة التضخم المالي، في حين رفع مجدداً تقديراته للنمو الاقتصادي للعامين الجاري والمقبل. وقالت محافظة بنك إسرائيل المركزي، كارنيت فلوغ، إن كل المؤشرات الاقتصادية من حيث وتيرة التضخم، وتوتيرة النمو الاقتصادي، وقيمة الدولار أمام الشيكال، دفعت باللجنة المختصة في شؤون الفائدة البنكية، لاتخاذ قرار بإبقاء الفائدة الأساسية عند مستواها الحالي (٠.٠٪)، حتى نهاية تشرين الثاني المقبل، ما يعني أن هذه الفائدة يكون قد مرز عليها حتى ذلك الحين ٤٥ شهراً. وهي فترة زمنية غير مسبوقه، من حيث استقرار الفائدة، وأيضاً من حيث مستواها المتدني.

وهذا يعني أنه للعام الثالث على التوالي، لم تطبق تقديرات البنك المركزي برفع الفائدة البنكية في الربع الأخير من العام الجاري، وكانت هناك توقعات مماثلة للعامين الماضيين ٢٠١٧ و٢٠١٦.

وهذا هو البيان الأخير لكارنيت فلوغ، التي ستفادر منصبها مع نهاية الشهر الجاري، وفق ما أعلنت رئيس حكومتها بنيامين نتنياهو، ووزير المالية موشيه كحلون. فقد قالت في شهر تموز الماضي إنها ليست معنية بطلب تمديد ولايتها التي تنتهي هذا الشهر،

توقعات بتخطي عدد السياح هذا العام حاجز الـ ٤ ملايين سائح!

في الأشهر التسعة الأولى دخل إلى إسرائيل ٣.١ مليون سائح - زيادة بنسبة ١٥٪ عن ذات الفترة من العام الماضي *الزيادة في الثلث الأول من العام الجاري كانت ٢٥٪ ثم تراجع* ارتفاع ملحوظ في نسبة السياحة الدينية

أوروبا، ما يزيد من كلفة الفنادق. ويقول صاحب إحدى أكبر شبكات الفنادق الإسرائيلية «فتال»، دافيد فتال، إن نقص الأيدي العاملة في مجال التنظيف وتوضيب الغرف في الفنادق هو بمستوى «مشكلة استراتيجية»، حسب تعبيره، وقال إنه من الأسهل أن تعثر على مهندس، من أن تجد عاملي غرف.

ارتفاع في السياحة الخارجية

في المقابل، قال تقرير آخر لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن عدد السياح إلى الخارج استمر في الارتفاع، في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام. ففي هذه الفترة، تم تسجيل ٦.٨ مليون شخص من حملة الجنسية الإسرائيلية سافروا إلى الخارج. وهذا ارتفاع بنسبة ١٥٪ عن ذات الفترة من العام الماضي. وفي شهر أيلول وحده، تم تسجيل خروج ٩٧٧ ألف شخص، من بينهم ٨٨٣ ألفاً عبر المطارات، وأكثر من ٨٦ ألفاً برا نحو صحراء سيناء، وقرابة ٦٢ ألفاً برا نحو الأردن، كما سافر في الشهر ٨ آلاف عبر البحر. ولوحظت في هذا العام عودة السياح العرب من فلسطيني الداخل للسياحة في عمق صحراء سيناء، ومنطقتي نويبع وذهب، بعد أن تراجع بشكل حاد جداً سياحة فلسطيني الداخل إلى جنوب صحراء سيناء، بفعل تدهور الأوضاع الأمنية.

وبعد سنوات عديدة، كان التحذير الإسرائيلي الرسمي للإسرائيليين من دخول صحراء سيناء في فترة الأعياد اليهودية، التي امتدت على مدار ٦٠٪، إلا أن هذا يضر بالقدرة على المنافسة، أكثر مما هو قائم. وحسب التقارير ذاتها، فإن الفنادق تصرف نسبة عالية جداً من مداخيلها على استيفاء شروط الحلال اليهودي، وعلى ضريبة المسقفات، في حين أن أسعار المواد الغذائية هي أعلى بضعفين ونصف الضعف من مستواها في

إلى البلاد، كون أن المجموعات السياحية الكبرى تنظم جولات لعدة دول في مسار سياحي واحد. ولاحقاً بسبب الحرب على غزة في العام ٢٠١٤، وتأثيرها امتد أيضاً للعام ٢٠١٥، الذي شهد هبة فلسطينية في القدس والضمفة المحتملتين.

وقال وزير السياحة الإسرائيلي، ياريف ليفين، إن السياحة دفقت على الاقتصاد الإسرائيلي في العام الماضي ٢٠ مليار شيكل، وهو ما يقارب ٥.٥٥ مليار دولار، وفق سعر الصرف الحالي (٣.٦ شيكل للدولار). ويقول تقرير مكتب الإحصاء الجديد، عن السياحة في الأشهر الـ ٩ الأولى من هذا العام، إنه طرأت زيادة على عدد السياح الداخلين عن طريق البر، بمعنى عبر الحدود المصرية والأردنية، وبلغ عددهم ٣٢٤ ألف سائح، زيادة بنسبة ٢٠٪ عن ذات الفترة من العام الماضي. في حين أن ٢.٦ مليون كان دخولهم عبر المطارات الجوية، والباقي عن طريق البحر. ويقول التقرير إن المؤشرات الحاصلة منذ مطلع العام الجاري تدل على أنه سيسجل ذروة جديدة في أعداد السياح، إذا لم يطرأ حدث محلي أو إقليمي يوقف حركة السياح.

وأضاف التقرير أن حركة السياح هذا العام لم تكن مرتبطة بأي من مواسم السياحة، بل إن الزيادة كانت حاصلة في كل واحد من الأشهر التسعة، وإن كانت النسبة متفاوتة من شهر إلى آخر. وحسب تقارير سابقة، فإن السياحة التي تكون خارج المواسم السياحية، مثل الصيف وأشهر الأعياد، تكون عادة سياحة لدوافع دينية، تستغل هبوط أسعار الإقامة والطيران لزيارة الأماكن المقدسة.

وحول الدول والمناطق التي يأتي منها السياح، تبين أن ٣٠٠ ألف سائح وصلوا من القارة الآسيوية، من بينهم حوالي ٧٢ ألفاً من الصين، وكانت تقارير سابقة قد تحدثت عن حملات إسرائيلية تسويقية لتشجيع السياحة من الصين، ووصل أكثر من ٣١ ألفاً

تشير توقعات إسرائيلية إلى احتمال أن يقفز عدد السياح الداخلين في العام الجاري عن ٤ ملايين سائح، ليكون ذروة غير مسبوقه في حجم السياحة، كما يستدل من تقرير مكتب الإحصاء المركزي، عن الأشهر الـ ٩ الأولى من العام الجاري، أن هناك ارتفاعاً متواصلاً في عدد السياح لدوافع دينية. وفي المقابل قال تقرير آخر إن العام الجاري سجل ارتفاعاً آخر في السياحة إلى الخارج.

وقال تقرير مكتب الإحصاء الإسرائيلي إنه في الأشهر الـ ٩ من العام الجاري وصل إلى البلاد ٣.١ مليون سائح، من بينهم ١.٨ ألف سائح ليوم واحد، بمعنى يدخلون ويخرجون في ذات اليوم، ما يعني أن نسبة السياحة ليوم واحد كانت أقل من نسبة ٦٪، بينما في سنوات سابقة كانت نسبتها تصل إلى ما يزيد عن ١٥٪، ما يدل على ارتفاع حاد في أعداد سياح المبيت لعدة أيام.

وأحد أسباب تراجع أعداد سياح اليوم الواحد هو القلاقل في الشرق الأوسط، إذ أنه غالباً يكون هؤلاء على متن سفن تزور عدة دول، كما أن تراجع أعداد السياح من أوروبا إلى صحراء سيناء ساهم هو أيضاً في تراجع أعداد هذه الشريحة من السياح.

وقد ظهرت مؤشرات ارتفاع أعداد السياح إلى البلاد منذ مطلع العام الجاري. فعلى سبيل المثال، سجلت السياحة في الثلث الأول من هذا العام ارتفاعاً بنسبة ٢٥٪، مقارنةً بذات الفترة من العام الماضي ٢٠١٧، الذي سجل ذروة جديدة، بدخول ٣.٦ مليون سائح، بدلا من تقرير سابق قال إن عدد السياح في ٢٠١٧ كان في حدود ٣.٦ مليون سائح، وكان ذلك زيادة بنسبة ٢٦٪ عن العام ٢٠١٦.

وكانت الذروة السابقة قد تم تسجيلها في العام ٢٠١٠، حينما وصل إلى البلاد ٣.٤ مليون سائح، ومن بعدها بدأ انهيار في أعداد السياح، بداية بسبب الأوضاع الإقليمية، التي انعكست سلباً على السياحة

موجز اقتصادي

نتيهاهو يستقدم مهاجر لتولي

منصب محافظ البنك المركزي

للمرة الثانية خلال السنوات الألفين استقدم رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو مهاجر إسرائيلياً إلى الولايات المتحدة ليكون محافظاً جديداً للبنك المركزي. وهو البروفسور أمير يارون، حامل الجنسية الإسرائيلية، ولكنه مقیم في الولايات المتحدة كمهاجر منذ ٢٠ عاماً، ويحمل الجنسية الأميركية، فحينما كان نتيهاهو وزيراً للمالية في العام ٢٠٠٥، استقدم الأميركي سنثاني فيشر، لتولي منصب محافظ بنك إسرائيل. ولهذا الغرض هاجر إلى إسرائيل وحمل جنسيتها، ثم عاد إلى وطنه الأصلي بعد أن أنهى منصبه، الذي جلس فيه ٨ سنوات.

ويارون (٥٤ عاماً) ولد في رامات هشارون، في منطقة تل أبيب الكبرى، وهاجر إلى الولايات المتحدة الأميركية في العام ١٩٩٨. وهو حاصل على اللقبين الأول والثاني في الاقتصاد من جامعة تل أبيب. وعمل ضابطاً لوحدة الاستشارة الاقتصادية في رئاسة هيئة أركان الجيش الإسرائيلي. وحصل على اللقب الثاني أيضاً من جامعة شيكاغو، ثم على شهادة الدكتوراه من ذات الجامعة في العام ١٩٩٤، ولاحقاً حصل على لقب بروفسور من المعاهد الأميركية العليا.

ومن ضمن الأعمال التي يقوم بها محاضر في موضوع البنوك في جامعة بنسلفانيا وفي ولاية كاليفورنيا. وأجرى العديد من الأبحاث في الأمور الاقتصادية، وبشكل خاص في البنوك والشركات الاستثمارية المالية.

ويترقب الخبراء المحللون وذوو الاختصاص السياسية الاقتصادية التي سيتبناها البروفسور يارون في بنك إسرائيل، في اتجاهين: الأول شكل تعامله مع الحكومة، ومدى تدخله في السياسة الاقتصادية، إذ أن نتيهاهو كان في حالة صدام دائماً مع محافظت البنك الحالية كارنيت فلوغ، ومن قبلها مع المحافظ ستانلي فيشر، الذي سعى نتيهاهو إلى تعيينه.

والثاني، هو كيفية تعامل يارون مع الفائدة البنكية، وإذا ما كان سيواصل نزع سياسة المحافظين الذين سبقوا في المنصب فيشر وفلوغ، أم أنه سيرفع الفائدة البنكية، خاصة وأنها باتت بخجوة كبيرة عن الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية (أقرأ خبراً منفرداً حول الفائدة البنكية في هذه الصفحة).

وحسب التقارير الإسرائيلية، فإن سعي نتيهاهو إلى استقدام شخص من الخارج لتولي المنصب، هو من أجل أن يكون بعيداً عن الحلبة السياسية الإسرائيلية، وكما يبدو في حسابات نتيهاهو أن يكون احتمال ضغوطه على الحكومة ضعيفاً. لكن فيشر الأميركي دخل في غالب الأحيان في صدام مع الحكومة، بشأن سياستها الاقتصادية، وحتى في السياسة العامة، حينما كان يجاهر أكثر من مرة، بأن السلام هو الضمان الثابت لازدهار الاقتصاد.

وقال نتيهاهو في المؤتمر الصحافي إنه على مدى أربعة أشهر عمل هو ووزير المالية من أجل تعيين محافظ جديد للبنك، وكان إلى جانب يارون ثلاثة مرشحين إسرائيليين بارزين، إلا أن الخيار وقع على يارون. وبرز بشكل خاص كون المحافظ الجديد قد عمل ضابطاً لوحدة الاستشارة الاقتصادية في رئاسة هيئة أركان الجيش.

بدوره قال البروفسور يارون، في بيان أرسله لوسائل الإعلام، إنه قبل أن يقرر قبول المنصب أجرى محادثات عميقة مع نتيهاهو وكحلون حول السياسة الاقتصادية في مختلف الاتجاهات.

نزاع عمل نقابي عام رداً على ارتفاع حوادث العمل القاتلة!

أعلن اتحاد النقابات العامة (الهستدروت) عن نزاع عمل في جميع القطاعات، بسبب الارتفاع المستمر في عدد حوادث العمل القاتلة، وبشكل خاص في قطاع البناء. ففي الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري قتل ٣٦ عاملاً غالبيتهم في قطاع البناء، وغالبية القتلى هم من الفلسطينيين، في طرفي الخط الأخضر. وهذا يشكل ارتفاعاً بنسبة ٢٥٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام ٢٠١٧. وهذا بالإضافة إلى عشرات العمال الجرحى الذين أصيبوا بجروح حرجة تسببت لهم بإعاقات صعبة ودائمة خرجوا على أثرها من سوق العمل. وتوجه اصابع الاتهام إلى الوزارات ذات الشأن، التي لا ترسل مراقبين بالقدر المطلوب، إلى مشاريع البناء وإلى أماكن العمل، لملاحقة المخالفين لأنظمة السلامة العامة في جميع أماكن العمل، عدا مسؤولية أصحاب العمل، الذين يهملون تلك الأنظمة من باب التوفير.

ويطالب اتحاد النقابات بتبني المقاييس والمعايير الأوروبية بخصوص بناء السقالات الآمنة في ورشات البناء والتي تشمل شبكة تمنع سقوط العمال من ارتفاع، والأهتمام بإعطاء الإرشاد والتوعية للعمال الذين يعملون على ارتفاع أكثر من ٣ أمتار، مع ضمان وسائل العمل اللازمة كالخونة الخاصة وعدة ربط ملائمة، والأهتمام بعمل ووضع الارتفاعات وذلك من خلال وجود جسم مختص يعنى بالارتفاعات وفحصها والمصادقة على صلاحيتها وذلك قبل مباشرتها العمل في ورشات البناء.

كما يطالب اتحاد النقابات بوضع حد للفوضى السائدة في فرع الارتفاعات والألأص الرخص المزمرة والمزيفة، التي بحوزة عدد من مشغلي الارتفاعات، الأمر الذي يشكل خطراً على حياة العمال والمارة. فمنذ بداية العام ونتيجة لسقوط رافعة وسقوط أجسام ثقيلة من ارتفاعات دفع ثمننا لحياته اثنا من المارة قرب ورشات العمل، ومهمة الفحص والتأكد من صلاحية الرخص تتفق على عاتق وزارة العمل والرفاه. كما يرى اتحاد النقابات ضرورة الحصول على المصادقات اللازمة في كل ما يتعلق بالأمن والأمان في ورشات العمل وذلك قبل مباشرة العمل بها (وثيقة أمان).

وسيكون نزاع العمل ساري المفعول لمدة ١٤ يوماً، وبعدها إذا لم تتجاوب الوزارات المعنية مع المطالب آفة الذكر سيحدد موعد الاضراب. وقال رئيس الهستدروت، آفي نيسانتكورن، إن الهستدروت ستستنفذ كل الإجراءات اللازمة وصولاً إلى الاضراب. وأضاف أن نسبة حوادث العمل في إسرائيل أعلى مما هي عليه في الدول الأوروبية بمرتين ونصف المرة، ولا يعقل أن يستمر هذا الوضع على ما هو عليه.

صدر حديثاً عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

لمُعَايِنَةُ الجُمهور

فلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

تأليف وإعداد: رونّة سيلع ترجمة: علاء حليحل



تغطية خاصة: الفساد القضائي في إسرائيل

التحقيق مع رئيس نقابة المحامين يفتح ملف «الفساد القضائي» في إسرائيل!



تظاهرة في تل أبيب مناوئة للفساد السياسي في إسرائيل.

لخصص ومراقبة (وختم) جواز سفرها. لكن بالرغم من التحقيق مع نافييه واعترافه بارتكاب المخالفة المذكورة، إلا أن السلطات الرسمية المسؤولة (وخاصة الشرطة والنيابة العامة) أبقت الأمر طي الكتمان ولم يصدر عنه أي بيان رسمي تنفيذياً المبدأ حتى الجمهور في المعرفة، وكما هو متبع مثل في مثل هذه الحالات، خاصة وأن الحديث يجري عن شخصية عامة رفيعة ومؤثرة، إلى أن كشف المراسل عن حقيقة إجراء التحقيق وخلفياته!

في رده على أسئلة المحققين وتوضيحه دوافعه للمخالفة القانونية المذكورة، وهي خطيرة بمعايير كثيرة وبالنظر إلى هوية مرتكبها ومكانته - قال نافييه إنه «اضطر» إلى فعل ذلك تجنباً لاستغلال علاقته بالفتاة من قبل زوجته التي تقيم ضده دعوى طلاق، يجري النظر فيها منذ فترة في إحدى المحاكم المختصة. وفي تعقيبه الرسمي اللاحق على نشر الخبر عن التحقيق والمخالفة، قال نافييه: «هذه الحادثة هي جزء من إجراءات الطلاق القاسية والمؤلمة التي أخوضها في هذه الفترة، والتي ينبغي أن تكون سرية حسب القانون»!

كما اضطرت شرطة إسرائيل إلى التعقيب الرسمي على التحقيق، في إثر الكشف عنه، فأكدت حصولها لكنها تهربت من الإجابة على السؤال بشأن محاولتها التستر على الموضوع وعدم نشر بيان رسمي عنه للجمهور الواسع، بل اكتفت بالإشارة إلى أن «الأمر يتعلق بتحقيق يمس حياة المشتبه به الشخصية، ولذا لن نستطيع الإدلاء بتفاصيل إضافية أخرى»!

يذكر أن نافييه يشغل منصب رئاسة نقابة المحامين في إسرائيل منذ العام ٢٠١٥ وأن النقابة تتميز - منذ ذلك الوقت - بإحكام سيطرته الشخصية المشددة على مقاليد الأمور في كل ما يتعلق بعمل النقابة، تنظيمها وعلاقتها وتأثيرها بدون أية معارضة حقيقية داخلية، وذلك خلافاً لجميع سابقيه في هذا المنصب. وقد برز بشكل واضح تماماً، وغير مسبوق، تأثير نافييه على عمل النقابة ومكانتها وتأثيرها في الحياة الإسرائيلية العامة، القضائية والسياسية خصوصاً، حتى أصبح يعتبر «أحد أقوى الشخصيات وأكثرها تأثيراً في الجهاز القضائي الإسرائيلي»، وذلك على خلفية علاقته الوثيقة مع السياسيين والقضاة كما أشرنا أعلاه، علاوة على تأثير هذه النقابة المتزايد - من خلاله مباشرة - في التشريعات القانونية التي تجري في الكنيست وتأثير النقابة البارز والحاسم - من خلاله شخصياً - في «لجنة تعيين القضاة»، بفضل تحالفة الوثيق وعلاقته الشخصية الحميمة مع رئيسة اللجنة، الوزيرة شاكيد.

موقفاً بشأن مشاركة رئيس نقابة المحامين في جلسات ومدارات لجنة تعيين القضاة!

في المقابل، توجه نائب رئيس نقابة المحامين، المحامي حسام موعد (من الناصرة)، بشكوى إلى لجنة الأدب والنقابة مطالباً بتعليق عضوية نافييه في النقابة لعشرين شهراً على الأقل، مؤكداً أن «تصرف نافييه في هذه القضية يشكل مساً بكرامة المهنة وسلوكاً لا يليق بمحام».

كما توجه عضو المجلس القطري لنقابة المحامين، المحامي آفي شيندلر، برسالة رسمية إلى رئيسة المجلس، المحامية حافا مريستكي، مطالباً بعقد جلسة خاصة وعاجلة للمجلس للنظر في «الملايسات الخطيرة التي كشف النقاب عنها والتي تنطوي على مس خطر بكرامة المهنة، بنقابة المحامين وبجمهور المحامين عامة» وفي «مدى قدرة نافييه، في مثل هذه الظروف، على الاستمرار في إشغال منصب رئيس النقابة وممثلاً في لجنة تعيين القضاة»، وأفادت مريستكي، في مقابلة مع صحيفة «هآرتس» بأعمالها، المحامي محمد أبو يونس (من سخنين) للنظر فيه ومتابعته.

في جانبه، اعتبر الصحافي أوري مسجاف، في تعليق له على «قضية نافييه» هذه، «إن نافييه، بهذه المواصفات والسلوكيات، يستطيع أن يترشح لمنصب رئيس الحكومة الإسرائيلية وأن يفوز به أيضاً؛ وكتب مسجاف (هآرتس - ١٠/١١/٢٠١٨) إن «قضية نافييه تدل على مستوى التدهور الحاصل في السياسة، في سلطة القانون في الأعراف العامة في دولة إسرائيل»، وأوضح مسجاف: «قضية نافييه هذه تمثل نموذجاً لا يقل أهمية عن الملفات الجنائية المفتوحة ضد عائلة نتنياهو، وليس الأمر صدفة؛ صحيح أن نافييه أقل شهرة بين الجمهور عموماً، لكنه في منصبه هذا - كرئيس لنقابة المحامين

تسود أجواء من الترقب والقلق الشديدين مختلف الأوساط القضائية، الحقوقية والسياسية في إسرائيل في انتظار القرار الذي ينتظر أن يصدره النائب العام للدولة، شاي نيتسان، خلال الأيام القليلة القادمة، في قضية رئيس نقابة المحامين في إسرائيل، المحامي إيفي (فرايم) نافييه، وما إذا كان سيجري تقديم لائحة اتهام جنائية بحق أم إغلاق ملف التحقيق الجنائي وترك «الموضوع» للمعالجة في المستوى التأديبي وداخل الهيئات الداخلية المختصة التابعة لنقابة المحامين، برئاسة نافييه نفسه، بما سيلقي بظلال ثقيلة على مبدأ «المساواة أمام القانون» وتطبيقه الانتقائي التمييزي.

وكانت عاصمة واسعة قد ثارت في إسرائيل، قضائياً وسياسياً وإعلامياً، في إثر كشف مراسل القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، الصحافي غاي بيلغ، عن تحقيق جنائي جرى مع نافييه، برغم محاولات الشرطة والنيابة العامة التستر عليه وإبقائه طي الكتمان - وهو ما نجح لعدة أيام متتالية - نظراً للمكانة الاجتماعية - القضائية - السياسية التي يحتلها نافييه بحكم كونه رئيساً لإحدى أكبر وأهم النقابات المهنية في البلاد، بما تملكه من تأثير عميق في الحياة القضائية والسياسية خاصة، وبحكم كونه ممثلاً للنقابة في عضوية «لجنة تعيين القضاة» في إسرائيل، علاوة على العلاقات الشخصية المتينة والعميقة التي تربطه، شخصياً، بعدد من المسؤولين الحكوميين الرفيعين، وفي مقدمتهم وزيرة العدل، آييلت شاكيد، رئيسة «لجنة تعيين القضاة»، ومع قادة الأجهزة القضائية، وفي مقدمتهم المستشار القانوني للحكومة، أفحاي مندلبليت، وآخرين، فضلاً عن كبار القضاة في المحاكم الإسرائيلية، وفي مقدمتهم قضاة المحكمة العليا، وعلى خلفية هذه الشبكة المترابطة من العلاقات، والتي كانت السبب المباشر في محاولة الشرطة والنيابة العامة التكتم على التحقيق الجنائي الذي جرى مع نافييه وفي قرار المستشار القانوني، مندلبليت، نفض يديه من القضية وإحالة معالجتها واتخاذ القرار بشأنها إلى النائب العام للدولة، نيتسان، وفي رد الفعل الأولي الذي صدر عن الوزيرة شاكيد على القضية بقولها إن الأمر بمثابة «صيد سحارات ضد نافييه» (عادت وتراجعت عنه لاحقاً) - على هذه الخلفية، اعتبرت أوساط مختلفة واسعة، قضائية وحقوقية وسياسية، أن تعامل قادة السلطة القضائية وأجهزتها المختلفة مع «قضية نافييه» يجسد حالة الفساد المتفشي في هذه الأجهزة، والتي «لم يعد من المقبول والمعقول السكوت عليها»!

موقفاً بشأن مشاركة رئيس نقابة المحامين في جلسات ومدارات لجنة تعيين القضاة!

في المقابل، توجه نائب رئيس نقابة المحامين، المحامي حسام موعد (من الناصرة)، بشكوى إلى لجنة الأدب والنقابة مطالباً بتعليق عضوية نافييه في النقابة لعشرين شهراً على الأقل، مؤكداً أن «تصرف نافييه في هذه القضية يشكل مساً بكرامة المهنة وسلوكاً لا يليق بمحام».

كما توجه عضو المجلس القطري لنقابة المحامين، المحامي آفي شيندلر، برسالة رسمية إلى رئيسة المجلس، المحامية حافا مريستكي، مطالباً بعقد جلسة خاصة وعاجلة للمجلس للنظر في «الملايسات الخطيرة التي كشف النقاب عنها والتي تنطوي على مس خطر بكرامة المهنة، بنقابة المحامين وبجمهور المحامين عامة» وفي «مدى قدرة نافييه، في مثل هذه الظروف، على الاستمرار في إشغال منصب رئيس النقابة وممثلاً في لجنة تعيين القضاة»، وأفادت مريستكي، في مقابلة مع صحيفة «هآرتس» بأعمالها، المحامي محمد أبو يونس (من سخنين) للنظر فيه ومتابعته.

في جانبه، اعتبر الصحافي أوري مسجاف، في تعليق له على «قضية نافييه» هذه، «إن نافييه، بهذه المواصفات والسلوكيات، يستطيع أن يترشح لمنصب رئيس الحكومة الإسرائيلية وأن يفوز به أيضاً؛ وكتب مسجاف (هآرتس - ١٠/١١/٢٠١٨) إن «قضية نافييه تدل على مستوى التدهور الحاصل في السياسة، في سلطة القانون في الأعراف العامة في دولة إسرائيل»، وأوضح مسجاف: «قضية نافييه هذه تمثل نموذجاً لا يقل أهمية عن الملفات الجنائية المفتوحة ضد عائلة نتنياهو، وليس الأمر صدفة؛ صحيح أن نافييه أقل شهرة بين الجمهور عموماً، لكنه في منصبه هذا - كرئيس لنقابة المحامين

تسود أجواء من الترقب والقلق الشديدين مختلف الأوساط القضائية، الحقوقية والسياسية في إسرائيل في انتظار القرار الذي ينتظر أن يصدره النائب العام للدولة، شاي نيتسان، خلال الأيام القليلة القادمة، في قضية رئيس نقابة المحامين في إسرائيل، المحامي إيفي (فرايم) نافييه، وما إذا كان سيجري تقديم لائحة اتهام جنائية بحق أم إغلاق ملف التحقيق الجنائي وترك «الموضوع» للمعالجة في المستوى التأديبي وداخل الهيئات الداخلية المختصة التابعة لنقابة المحامين، برئاسة نافييه نفسه، بما سيلقي بظلال ثقيلة على مبدأ «المساواة أمام القانون» وتطبيقه الانتقائي التمييزي.

وكانت عاصمة واسعة قد ثارت في إسرائيل، قضائياً وسياسياً وإعلامياً، في إثر كشف مراسل القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، الصحافي غاي بيلغ، عن تحقيق جنائي جرى مع نافييه، برغم محاولات الشرطة والنيابة العامة التستر عليه وإبقائه طي الكتمان - وهو ما نجح لعدة أيام متتالية - نظراً للمكانة الاجتماعية - القضائية - السياسية التي يحتلها نافييه بحكم كونه رئيساً لإحدى أكبر وأهم النقابات المهنية في البلاد، بما تملكه من تأثير عميق في الحياة القضائية والسياسية خاصة، وبحكم كونه ممثلاً للنقابة في عضوية «لجنة تعيين القضاة» في إسرائيل، علاوة على العلاقات الشخصية المتينة والعميقة التي تربطه، شخصياً، بعدد من المسؤولين الحكوميين الرفيعين، وفي مقدمتهم وزيرة العدل، آييلت شاكيد، رئيسة «لجنة تعيين القضاة»، ومع قادة الأجهزة القضائية، وفي مقدمتهم المستشار القانوني للحكومة، أفحاي مندلبليت، وآخرين، فضلاً عن كبار القضاة في المحاكم الإسرائيلية، وفي مقدمتهم قضاة المحكمة العليا، وعلى خلفية هذه الشبكة المترابطة من العلاقات، والتي كانت السبب المباشر في محاولة الشرطة والنيابة العامة التكتم على التحقيق الجنائي الذي جرى مع نافييه وفي قرار المستشار القانوني، مندلبليت، نفض يديه من القضية وإحالة معالجتها واتخاذ القرار بشأنها إلى النائب العام للدولة، نيتسان، وفي رد الفعل الأولي الذي صدر عن الوزيرة شاكيد على القضية بقولها إن الأمر بمثابة «صيد سحارات ضد نافييه» (عادت وتراجعت عنه لاحقاً) - على هذه الخلفية، اعتبرت أوساط مختلفة واسعة، قضائية وحقوقية وسياسية، أن تعامل قادة السلطة القضائية وأجهزتها المختلفة مع «قضية نافييه» يجسد حالة الفساد المتفشي في هذه الأجهزة، والتي «لم يعد من المقبول والمعقول السكوت عليها»!

موقفاً بشأن مشاركة رئيس نقابة المحامين في جلسات ومدارات لجنة تعيين القضاة!

في المقابل، توجه نائب رئيس نقابة المحامين، المحامي حسام موعد (من الناصرة)، بشكوى إلى لجنة الأدب والنقابة مطالباً بتعليق عضوية نافييه في النقابة لعشرين شهراً على الأقل، مؤكداً أن «تصرف نافييه في هذه القضية يشكل مساً بكرامة المهنة وسلوكاً لا يليق بمحام».

كما توجه عضو المجلس القطري لنقابة المحامين، المحامي آفي شيندلر، برسالة رسمية إلى رئيسة المجلس، المحامية حافا مريستكي، مطالباً بعقد جلسة خاصة وعاجلة للمجلس للنظر في «الملايسات الخطيرة التي كشف النقاب عنها والتي تنطوي على مس خطر بكرامة المهنة، بنقابة المحامين وبجمهور المحامين عامة» وفي «مدى قدرة نافييه، في مثل هذه الظروف، على الاستمرار في إشغال منصب رئيس النقابة وممثلاً في لجنة تعيين القضاة»، وأفادت مريستكي، في مقابلة مع صحيفة «هآرتس» بأعمالها، المحامي محمد أبو يونس (من سخنين) للنظر فيه ومتابعته.

في جانبه، اعتبر الصحافي أوري مسجاف، في تعليق له على «قضية نافييه» هذه، «إن نافييه، بهذه المواصفات والسلوكيات، يستطيع أن يترشح لمنصب رئيس الحكومة الإسرائيلية وأن يفوز به أيضاً؛ وكتب مسجاف (هآرتس - ١٠/١١/٢٠١٨) إن «قضية نافييه تدل على مستوى التدهور الحاصل في السياسة، في سلطة القانون في الأعراف العامة في دولة إسرائيل»، وأوضح مسجاف: «قضية نافييه هذه تمثل نموذجاً لا يقل أهمية عن الملفات الجنائية المفتوحة ضد عائلة نتنياهو، وليس الأمر صدفة؛ صحيح أن نافييه أقل شهرة بين الجمهور عموماً، لكنه في منصبه هذا - كرئيس لنقابة المحامين

تسود أجواء من الترقب والقلق الشديدين مختلف الأوساط القضائية، الحقوقية والسياسية في إسرائيل في انتظار القرار الذي ينتظر أن يصدره النائب العام للدولة، شاي نيتسان، خلال الأيام القليلة القادمة، في قضية رئيس نقابة المحامين في إسرائيل، المحامي إيفي (فرايم) نافييه، وما إذا كان سيجري تقديم لائحة اتهام جنائية بحق أم إغلاق ملف التحقيق الجنائي وترك «الموضوع» للمعالجة في المستوى التأديبي وداخل الهيئات الداخلية المختصة التابعة لنقابة المحامين، برئاسة نافييه نفسه، بما سيلقي بظلال ثقيلة على مبدأ «المساواة أمام القانون» وتطبيقه الانتقائي التمييزي.

موقفاً بشأن مشاركة رئيس نقابة المحامين في جلسات ومدارات لجنة تعيين القضاة!

في المقابل، توجه نائب رئيس نقابة المحامين، المحامي حسام موعد (من الناصرة)، بشكوى إلى لجنة الأدب والنقابة مطالباً بتعليق عضوية نافييه في النقابة لعشرين شهراً على الأقل، مؤكداً أن «تصرف نافييه في هذه القضية يشكل مساً بكرامة المهنة وسلوكاً لا يليق بمحام».

موقفاً بشأن مشاركة رئيس نقابة المحامين في جلسات ومدارات لجنة تعيين القضاة!

في المقابل، توجه نائب رئيس نقابة المحامين، المحامي حسام موعد (من الناصرة)، بشكوى إلى لجنة الأدب والنقابة مطالباً بتعليق عضوية نافييه في النقابة لعشرين شهراً على الأقل، مؤكداً أن «تصرف نافييه في هذه القضية يشكل مساً بكرامة المهنة وسلوكاً لا يليق بمحام».

موقفاً بشأن مشاركة رئيس نقابة المحامين في جلسات ومدارات لجنة تعيين القضاة!

في المقابل، توجه نائب رئيس نقابة المحامين، المحامي حسام موعد (من الناصرة)، بشكوى إلى لجنة الأدب والنقابة مطالباً بتعليق عضوية نافييه في النقابة لعشرين شهراً على الأقل، مؤكداً أن «تصرف نافييه في هذه القضية يشكل مساً بكرامة المهنة وسلوكاً لا يليق بمحام».

موقفاً بشأن مشاركة رئيس نقابة المحامين في جلسات ومدارات لجنة تعيين القضاة!

في المقابل، توجه نائب رئيس نقابة المحامين، المحامي حسام موعد (من الناصرة)، بشكوى إلى لجنة الأدب والنقابة مطالباً بتعليق عضوية نافييه في النقابة لعشرين شهراً على الأقل، مؤكداً أن «تصرف نافييه في هذه القضية يشكل مساً بكرامة المهنة وسلوكاً لا يليق بمحام».

موقفاً بشأن مشاركة رئيس نقابة المحامين في جلسات ومدارات لجنة تعيين القضاة!

في المقابل، توجه نائب رئيس نقابة المحامين، المحامي حسام موعد (من الناصرة)، بشكوى إلى لجنة الأدب والنقابة مطالباً بتعليق عضوية نافييه في النقابة لعشرين شهراً على الأقل، مؤكداً أن «تصرف نافييه في هذه القضية يشكل مساً بكرامة المهنة وسلوكاً لا يليق بمحام».

موقفاً بشأن مشاركة رئيس نقابة المحامين في جلسات ومدارات لجنة تعيين القضاة!

في المقابل، توجه نائب رئيس نقابة المحامين، المحامي حسام موعد (من الناصرة)، بشكوى إلى لجنة الأدب والنقابة مطالباً بتعليق عضوية نافييه في النقابة لعشرين شهراً على الأقل، مؤكداً أن «تصرف نافييه في هذه القضية يشكل مساً بكرامة المهنة وسلوكاً لا يليق بمحام».

موقفاً بشأن مشاركة رئيس نقابة المحامين في جلسات ومدارات لجنة تعيين القضاة!

في المقابل، توجه نائب رئيس نقابة المحامين، المحامي حسام موعد (من الناصرة)، بشكوى إلى لجنة الأدب والنقابة مطالباً بتعليق عضوية نافييه في النقابة لعشرين شهراً على الأقل، مؤكداً أن «تصرف نافييه في هذه القضية يشكل مساً بكرامة المهنة وسلوكاً لا يليق بمحام».

موقفاً بشأن مشاركة رئيس نقابة المحامين في جلسات ومدارات لجنة تعيين القضاة!

في المقابل، توجه نائب رئيس نقابة المحامين، المحامي حسام موعد (من الناصرة)، بشكوى إلى لجنة الأدب والنقابة مطالباً بتعليق عضوية نافييه في النقابة لعشرين شهراً على الأقل، مؤكداً أن «تصرف نافييه في هذه القضية يشكل مساً بكرامة المهنة وسلوكاً لا يليق بمحام».

موقفاً بشأن مشاركة رئيس نقابة المحامين في جلسات ومدارات لجنة تعيين القضاة!

في المقابل، توجه نائب رئيس نقابة المحامين، المحامي حسام موعد (من الناصرة)، بشكوى إلى لجنة الأدب والنقابة مطالباً بتعليق عضوية نافييه في النقابة لعشرين شهراً على الأقل، مؤكداً أن «تصرف نافييه في هذه القضية يشكل مساً بكرامة المهنة وسلوكاً لا يليق بمحام».

موقفاً بشأن مشاركة رئيس نقابة المحامين في جلسات ومدارات لجنة تعيين القضاة!

في المقابل، توجه نائب رئيس نقابة المحامين، المحامي حسام موعد (من الناصرة)، بشكوى إلى لجنة الأدب والنقابة مطالباً بتعليق عضوية نافييه في النقابة لعشرين شهراً على الأقل، مؤكداً أن «تصرف نافييه في هذه القضية يشكل مساً بكرامة المهنة وسلوكاً لا يليق بمحام».

موقفاً بشأن مشاركة رئيس نقابة المحامين في جلسات ومدارات لجنة تعيين القضاة!

في المقابل، توجه نائب رئيس نقابة المحامين، المحامي حسام موعد (من الناصرة)، بشكوى إلى لجنة الأدب والنقابة مطالباً بتعليق عضوية نافييه في النقابة لعشرين شهراً على الأقل، مؤكداً أن «تصرف نافييه في هذه القضية يشكل مساً بكرامة المهنة وسلوكاً لا يليق بمحام».

موقفاً بشأن مشاركة رئيس نقابة المحامين في جلسات ومدارات لجنة تعيين القضاة!

في المقابل، توجه نائب رئيس نقابة المحامين، المحامي حسام موعد (من الناصرة)، بشكوى إلى لجنة الأدب والنقابة مطالباً بتعليق عضوية نافييه في النقابة لعشرين شهراً على الأقل، مؤكداً أن «تصرف نافييه في هذه القضية يشكل مساً بكرامة المهنة وسلوكاً لا يليق بمحام».

موقع يميني: الجهاز القضائي وجهاز تطبيق القانون في إسرائيل فاسدان!

وهو ما يعني وجود القاضية المذكورة، في الحالتين، في وضع من تناقض المصالح المظنون. وحين قدمت شكوى ضد القاضية المذكورة على هذه الخلفية، رفضها القاضي المتقاعد (نائب رئيس المحكمة العليا سابقاً) إليعازر ريفلين، مفوض الشكاوى ضد القضاة، الذي «يشغل»، أيضاً، منصب القائم بأعمال رئيس المجلس الاستشاري لمؤسسة مفعال هبابيس»!

تنطوي هذه الحالات، كما يوردها كاتب المقالة، على فساد مالي واضح، ناهيك عما فيها من فساد وإفساد معياريين وتنظيميين، «ولكن، بالرغم من ذلك وبالرغم من أن هذه الأمور قد نُشرت وأصبحت معروفة، إلا أن أياً من هؤلاء القضاة، السابقين والحاليين، لن يخضع لأي تحقيق ولن يتعرض لأية محاسبة... سيواصل جميعهم إشغال مناصبهم من دون أي عائق»!

لكن كاتب المقالة لا يحصر عرضه لمناحي الفساد في الجهاز القضائي في هؤلاء الذين أتى على ذكر اسمائهم فقط، بل يشمل فيه أيضاً «الجهة التي يفترض بها أن تحقق مع هؤلاء»، وخاصة المستشار القانوني للحكومة والنائب العام للدولة بوصفهما المسؤولين المباشرين عن تطبيق مبدأ المساواة أمام القانون، «إلا أن هذين الموظفين، اللذين يسوقان نفسيهما أمام الجمهور وكأنهما محاربان للفساد السلطوي والعام، يلاحقان السياسيين من الصباح حتى المساء تحت راية الحرب على الفساد والمساواة أمام القانون، يلودان بالصمت المطبق حين يصطدمان بحالات من هذا القبيل... وإن مجرد تطبيق القانون بعذة الصورة الانتقائية وغير المتساوية هو، في حد ذاته، فساد وإفساد»!

بوجود شبكات بارتكاب مخالفة جنائية بضرورة الإبلاغ عنها لجهة رسمية خولة.

إمبريالية قضائية!

يصف كاتب المقال «ظاهرة خطيرة»، يطلق عليها اسم «وضع السياسة في قفص الجنائي» ويعتبرها «جزءاً لا يتجزأ من الفاعلية القضائية المتفشية في إسرائيل»، ويوضح فيقول: إنها مجموعة الموظفين القضائيين ذاتها، غير المثخنة، التي طورت أسلوب التعامل باستهتار وازدراء مع الحياة السياسية، مع العمل السياسي ومع السياسيين، وبدأت تبحث عن الجوانب الجنائية في الحياة السياسية وفي أي تحرك سياسي.

«لكن القوة / السلطة مفسدة، كما هو معروف»، يضيف، «والموظفون القضائيون أصبحوا يتمتعون بقوة هائلة: ليس فقط أن صلاحياتهم واسعة وكبيرة، بل إنها معفيون أيضاً من أية مسؤولية أو من أي رقابة أو مساءلة، لأنهم هم المراقبون والمطبّقون... وإن كان الفساد، في مفهومه البسيط، هو استغلال القوة والسلطة لخدمة مصالح أعضاء الفئة الضيقة المسيطرة (الأوليغاركية)، فمن الواضح إذن أن الجهاز القضائي أخذ في التكلس والتعفن، أخذ في الفرق في مستنقع الفساد»!

فبينما يفرض الجهاز القضائي على الآخرين جميعاً «معايير وأعرافاً مشددة وصارمة جداً، من خلال توسيع مجالات سيطرته الإمبريالية، إلا أنه يتساهل حتى النهاية مع نفسه ومع أعضائه دون أن يجرؤ أحد تقريباً على الاعتراض، أو حتى على الملاحظة».

الحكومة، نتنياهو، في بيان رسمي، مؤكداً أن حيفتس، إن صح أنه قدم مثل هذا العرض، فهو لم يتحدث باسم نتنياهو ولا بتفويض منه، بل ولا بمعرفته أيضاً.

وفي الأسبوع قبل الماضي، كشف النقاب عن أن الشرطة قررت إغلاق ملف التحقيق في هذه القضية «نظراً لعدم توفر الأدلة الكافية».

ويتساءل كاتب المقال: كيف من الممكن أن تموت هذه القضية بمثل هذه الصورة، طالما أن ضلوع القاضية المتقاعدة غريستل ورئيسة المحكمة العليا الحالية، القاضية إستر حيوت، فيها «لا يطاله أي شك»، ذلك أن غريستل كانت قد أخبرت حيوت، صديقتها الشخصية التي كانت آنذاك قاضية في المحكمة العليا، بالعرض الذي قدمه لها حيفتس، وقد أكدت حيوت نفسها هذا الأمر في معرض إفاداتها أمام الشرطة، خلال تحقيقها في القضية، كما في بيانها الشخصي الذي أصدرته حين قالت: «بسبب قلة التفاصيل والقصة المشوشة كما روتها لي غريستل، لم يكن لدي ما يمكنني من اتخاذ أي إجراء في هذا الشأن».

ثم يضيف: «معنى هذا أن غريستل وحيوت علمتا، على الأقل، بشبكات جنائية موضوعها فساد سلطوي خطير، لكن أياً منهما لم تبلغ أية جهة رسمية بذلك، وهو أمر خطير في حد ذاته»، ويذعي كاتب المقالة أن جهاز تطبيق القانون توصل إلى قراره بأن «لا قضية في القضية»، حين أدرك أن لا علاقة لنتنياهو بها، رغم أن «ثنتين من الشخصيات الرفيعة جدا في الجهاز القضائي قد أختا عن السلطات القانونية قضية فساد خطيرة»؛ يشار هنا إلى أن القانون الجنائي في إسرائيل يلزم كل من يعلم

انتزه موقع «ميداه» اليميني العاصمة التي أثارها في إسرائيل «قضية إيفي نافييه» (التحقيق الجنائي الذي جرى مع رئيس نقابة المحامين بشبهة مخالفة «قانون الدخول إلى إسرائيل» - طالع تقريراً موسعاً على هذه الصفحة) معتبراً إياها فرصة مواتية لعرض «عينات جديدة»، تثبت ما يسميه «تفشي ظاهرة فساد القضاة والقضائيين» في إسرائيل، مؤكداً أن «جهاز تطبيق القانون، الذي يلاحق سياسيين بشبكات فساد، هو فاسد بنفسه. وهذا (الفساد) يبدأ من أعلى»!

فقد نشر الموقع (يوم ١٠/٩) مقالا تحت عنوان «أيها الفاسدون، قد سئمتكم؛ فساد القضاة والقضائيين يتكشف»، استعرض فيه كاتبه، موشي إيفرغان، بعضاً من مراسلات مسؤولين كبار في الجهاز القضائي وفي جهاز تطبيق القانون في إسرائيل تثبت، كما يرى، أن ثمة «فساداً منهجياً» في هذا الجهاز يمثل، في واقع الأمر، «نتيجة حتمية للإمبريالية القضائية المستحكمة في إسرائيل»!

يستهل الكاتب مقالته بالتذكير بـ«الحديث الدراماتيكي الذي احتل العناوين في جميع وسائل وقنوات الإعلام في إسرائيل يوم ٢٠ شباط الماضي، والذي بدا وكأنه «زلزال فساد من الدرجة الأعلى»، أما «الحديث الدراماتيكي» المقصود فهو البيان الذي أصدرته شرطة إسرائيل في اليوم المذكور عن «العرض الذي قدمه نير حيفتس (لدى إشغاله منصب مستشار لرئيس الحكومة نتنياهو) للقاضية المتقاعدة هيل غريستل بأن يتم تعيينها مستشارة قانونية للحكومة مقابل إغلاق أحد ملفات التحقيق ضد زوجة رئيس الحكومة»، وهو ما نفاه رئيس

بوجود شبكات بارتكاب مخالفة جنائية بضرورة الإبلاغ عنها لجهة رسمية خولة.

إمبريالية قضائية!

يصف كاتب المقال «ظاهرة خطيرة»، يطلق عليها اسم «وضع السياسة في قفص الجنائي» ويعتبرها «جزءاً لا يتجزأ من الفاعلية القضائية المتفشية في إسرائيل»، ويوضح فيقول: إنها مجموعة الموظفين القضائيين ذاتها، غير المثخنة، التي طورت أسلوب التعامل باستهتار وازدراء مع الحياة السياسية، مع العمل السياسي ومع السياسيين، وبدأت تبحث عن الجوانب الجنائية في الحياة السياسية وفي أي تحرك سياسي.

«لكن القوة / السلطة مفسدة، كما هو معروف»، يضيف، «والموظفون القضائيون أصبحوا يتمتعون بقوة هائلة: ليس فقط أن صلاحياتهم واسعة وكبيرة، بل إنها معفيون أيضاً من أية مسؤولية أو من أي رقابة أو مساءلة، لأنهم هم المراقبون والمطبّقون... وإن كان الفساد، في مفهومه البسيط، هو استغلال القوة والسلطة لخدمة مصالح أعضاء الفئة الضيقة المسيطرة (الأوليغاركية)، فمن الواضح إذن أن الجهاز القضائي أخذ في التكلس والتعفن، أخذ في الفرق في مستنقع الفساد»!

فبينما يفرض الجهاز القضائي على الآخرين جميعاً «معايير وأعرافاً مشددة وصارمة جداً، من خلال توسيع مجالات سيطرته الإمبريالية، إلا أنه يتساهل حتى النهاية مع نفسه ومع أعضائه دون أن يجرؤ أحد تقريباً على الاعتراض، أو حتى على الملاحظة».

ملف خاص: «المؤرخ الجديد» الذي لم يعد كذلك

قراءة في الكتاب الجديد للمؤرخ الإسرائيلي بيني موريس:

آراء مسبقة وتجاهل للحقائق غير المريحة وغياب الدقة والموثوقية!



الكتاب: «من دير ياسين إلى كامب ديفيد، مقالات شخصية، سياسية وتاريخية»

المؤلف: بيني موريس

النشر: دار «عام عوفيد»، تل أبيب، ٢٠١٨

٢٥٦ صفحة (بالعبرية. ترجمة من الإنكليزية: غاي هربليغ)

يقدر أبراهام بورغ، الرئيس السابق للكنيست الإسرائيلي ثم للوكالة اليهودية ومؤلف كتاب «لننتصر على هتلر» (صدرت ترجمته العربية عن مركز «مدارة»، أن الكتاب الجديد الذي أصدره المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس، بعنوان «من دير ياسين إلى كامب ديفيد - مقالات شخصية، سياسية وتاريخية»، باللغة الإنكليزية أصلاً، ثم صدرت ترجمته العربية في إسرائيل في أيار ٢٠١٨، «لم يكن ثمة ما يبرر إصداره»، مضيفاً أن المؤلف (موريس) «يعرف هذا»، استناداً إلى ما كتبه موريس نفسه في مقدمة كتابه الجديد، حين قال: «قلت، قبل بضع سنوات... إنني لا أعزّم تأليف كتب جديدة أخرى (عدا التسعة التي أصدرتها، حتى ذلك الوقت) عن الصراع العربي - الصهيوني. لقد كتبت ما فيه الكفاية» (ص ٧) ويضيف بورغ: «حقاً، لقد وضع موريس كتاباً أخرى، بعضها ممتاز، ورغم ذلك قرر نشر هذه المجموعة من المقالات... وخسارة أنه فعل، لأن هذا الكتاب هو أحد أسوأ ما أنتج أحد أكثر المؤرخين الموهوبين لدينا!»

لماذا أصّر موريس، إذن، على نكث تعهده ونشر هذا الكتاب الجديد؟ يوضح، في المقدمة إياها: «خطر في بالي تجميع بعض المقالات... التي كان الكثير منها غير متاح للقارئ الإسرائيلي باللغة العربية»، لكن بورغ يدحض هذه الحجة بوصفها بأنها «غير مقنعة»، مضيفاً أن «لموريس أهدافاً أخرى من نشر هذا الكتاب، كما أراها أنا كقارئ، تشمل: الاعتذار، تصفية حسابات شخصية ومحاولة مثيرة للشفقة لتصوير نفسه بأنه نبي بصورة ارتجاعية، من قبيل: ألم أقل لكم؟!»، «في قراءة نقدية (صحيفة هارتس، ٢٠١٨/٧/٢٠)، يقسم بورغ كتاب موريس الجديد إلى أربعة أبواب: القضايا الأنية الجارية، التاريخ، المؤرخون وقضايا شخصية، ويضيف أن الكتاب، بجملة، عبارة عن مجموعة مختارة، بصورة انتقائية حادة، من أفكاره خلال السنوات الـ ٢٥ الأخيرة، وجهة جميعها إلى «التحديات الجارية في ٢٠١٨»، ومن بين المواضيع التي تناولها مقالات الكتاب: الخطر النووي الإيراني، شخصيات من الماضي مثل ياسر عرفات، حاييم فايتسمان وألبرت أينشتاين، قضايا تاريخية عاصفة منذ العام ١٩٤٨ (مجزتا دير ياسين والطنطورة)، قمة كامب ديفيد وآراء المؤلف في شخصي إيهود باراك ودينيس روس. غير أن «الجزء المحبب لدي، كما يبدو، هو الشجار المهني (المنخفض جداً) مع زملاء له تجرأوا على الاختلاف معه، وفي مقدمتهم إيلان باه، ثم آفي شلايم وعليل كوهن»، كما يكتب بورغ ويضيف: «ويختتم الكتاب بفصلين شخصيين جداً وغير مهينين عن الفترة التي قضاهما في السجن العسكري جراء رفضه تأدية الخدمة العسكرية في المناطق إبان الانتفاضة الفلسطينية الأولى وعن ذكرياته من إصابته في قناة السويس إبان حرب الاستنزاف».

ينوه بورغ إلى أنه «لا فائدة من مناقشة موريس» لأنه «خلق لنفسه عالماً موسوماً بالكمال»، ومع ذلك، يتوقف بورغ عند تجاهل موريس التام وعدم مناقشته مقولة إيهود باراك بأن «العرب هم نتاج ثقافة لا يثير فيها الكذب أي استياء، إنهم لا يعانون من المشكلة القائمة في الثقافة اليهودية - المسيحية بخصوص الكذب، فالكذب يعتبر أمراً غير ذي أهمية» (ص ١٤٧). ويتساءل بورغ: هل العرب (جميعاً) كذابون، حقاً؟ وهل لا يجوز تصديق أي كلمة يقولونها لأن كل ما يهيمهم (جميعاً) هو إبادته دولة إسرائيل، بطريقة أو بأخرى، وهو ما ينتج عنه كل شيء آخر؟. الفلسطينيون هم المذبذبون في كل شيء وهم المسؤولون عن كل شيء، ولذا فهو (موريس) يعلن في أحد عناوينه: «سلام؟ لا أمل، (ص

٢٥). من جانبه، يمكننا مواصلة الاستنطاق في الرضى الذاتي الذي نسج فيه، سوية مع كل موبات العريضة والاحتلال التي في حوزتنا! يشير بورغ إلى قول موريس، في أحد مقالات الكتاب: «إنني أومن، في نهاية المطاف، بأن ميزان القوة العسكرية أو الميزان الديمغرافي هو الذي سيقرر مصير الدولة؛ إما أن تصبح دولة يهودية، بدون أقلية عربية وازنة، وإما أن تصبح دولة عربية ذات أقلية يهودية تتضاءل باستمرار، وإما أن تصبح موقعا للنفايات النووية وتتوقف عن كونها بيتاً للشعبين معاً» (ص ٢٢).

ضحايا بأثر رجعي وعدم موثوقية

يصف موريس نفسه بأنه «يحب التفاصيل» (ص ١٩٧) ويقتبس من كلام إيهود باراك قوله إنه «عرض على عرفات ٩٢٪ من مساحة الضفة الغربية» (ص ٨٥) لكنه يعود لاحقاً ليصف عرض باراك بأنه «دولة فلسطينية على ٩١٪ من مساحة الضفة الغربية» (ص ١٧٥)؛ ويعلق بورغ: «هل هي نسبة الـ ١٪ إذن، أم ربع الخلفاء؟ هل هو انحراف معياري أم خطأ كتابي جوهرى ومميز لمؤريسي؟... هو عدم الدقة الموزع في كل فصل من فصول الكتاب تقريباً. على سبيل المثال: «قتل ٢٩ إسرائيلي...» في فندق في נתانيا» (ص ١٥٥)، ومقابل ذلك: «في فندق بارك في נתانيا... قتل ٣٥ شخصاً» (ص ١٧٢) وهذا، رغم أن جميع المواقع الإخبارية والمصادر الرسمية تحدثت عن مقتل ٣٠ شخصاً في العملية التي وقعت في فندق נתانيا ليلة عيد الفصح العبري في العام ٢٠٠٢. فمن هم، إذن، «ضحايا موريس» الناقدون أو الإضافيون؟».

ثم يقرر بورغ: «في قضية الموت، إجمالاً، موريس ليس مصدراً موثوقاً على الإطلاق... فحمة نماذج عديدة لضحايا ناقصين أو زائدين على طول صفحات الكتاب». ومنها: «في المجتمع اليهودي في الخليل، قُتل ٦٦ رجلاً، امرأة وطفلاً، جميعهم من الحريديم الذين لم يتعاطفوا مع المشروع الصهيوني» (ص ١٩٥)، لكن جميع المعطيات الرسمية تؤكد أن عدد اليهود الذين قتلوا في الخليل سنة ١٩٦٩ كان ٦٧ شخصاً، أحدهم هو خال بورغ نفسه، إيلعازر دان سلونيم، الذي كانت صورة هرتمسل معلقة في منزله وكان والده (جد بورغ) ممثل الحركة الصهيونية في مدينة الخليل، ولم يكن حريدياً.

في مقالة نقدية لكتاب هليل كوهن «هبة البراق ١٩٦٩ - سنة الصدق بين اليهود والعرب» (صدرت ترجمته العربية عن مركز «مدارة» في أيار من العام الجاري)، يدعي موريس بأن الكتاب «مكتوب بأسلوب شيقي وأخاذ ويخوض في تفاصيل التفاصيل»، لكنه سرعان ما يتحول إلى الهجوم، في مقالته المعنونة «بتسلسل كاذب لعدوان يهودي» (ص ٢٠١): «في ٢٣ آب، مع انتهاء صلاة الجمعة والخروج من المساجد، بدأت جموع العرب بمهاجمة اليهود... في حي الجورجيين وفي ميثا شعارييم قُتل العشرات، يتساءل بورغ: «عشرات؟... من أين يأتي موريس بهذا؟ ما هو يقتل، مرة أخرى، بأثر رجعي ودون أية رحمة... ذلك أن هليل كوهن يصف بهارة وموثوقية، ما حدث هناك، معتمداً على مؤلف هام وموثوق ليسرائيل عميكام بعنوان «الهجوم على اليبشوف اليهودي في أرض إسرائيل في ١٩٦٩»، الذي كُتب ونُشر فور انتهاء الأحداث مباشرة. يقرر كوهن، على خطى عميكام، أن ثمانية يهود قُتلوا في حي الجورجيين يمكن العثور على أسمائهم، واحداً واحداً، على موقع «داغ»، بينما في ميثا شعارييم لم يقتل أي يهودي. القتيلان اللذان سقطا في هذا الحي كانا

في مقالة نقدية لكتاب هليل كوهن «هبة البراق ١٩٦٩ - سنة الصدق بين اليهود والعرب» (صدرت ترجمته العربية عن مركز «مدارة» في أيار من العام الجاري)، يدعي موريس بأن الكتاب «مكتوب بأسلوب شيقي وأخاذ ويخوض في تفاصيل التفاصيل»، لكنه سرعان ما يتحول إلى الهجوم، في مقالته المعنونة «بتسلسل كاذب لعدوان يهودي» (ص ٢٠١): «في ٢٣ آب، مع انتهاء صلاة الجمعة والخروج من المساجد، بدأت جموع العرب بمهاجمة اليهود... في حي الجورجيين وفي ميثا شعارييم قُتل العشرات، يتساءل بورغ: «عشرات؟... من أين يأتي موريس بهذا؟ ما هو يقتل، مرة أخرى، بأثر رجعي ودون أية رحمة... ذلك أن هليل كوهن يصف بهارة وموثوقية، ما حدث هناك، معتمداً على مؤلف هام وموثوق ليسرائيل عميكام بعنوان «الهجوم على اليبشوف اليهودي في أرض إسرائيل في ١٩٦٩»، الذي كُتب ونُشر فور انتهاء الأحداث مباشرة. يقرر كوهن، على خطى عميكام، أن ثمانية يهود قُتلوا في حي الجورجيين يمكن العثور على أسمائهم، واحداً واحداً، على موقع «داغ»، بينما في ميثا شعارييم لم يقتل أي يهودي. القتيلان اللذان سقطا في هذا الحي كانا

في مقالة نقدية لكتاب هليل كوهن «هبة البراق ١٩٦٩ - سنة الصدق بين اليهود والعرب» (صدرت ترجمته العربية عن مركز «مدارة» في أيار من العام الجاري)، يدعي موريس بأن الكتاب «مكتوب بأسلوب شيقي وأخاذ ويخوض في تفاصيل التفاصيل»، لكنه سرعان ما يتحول إلى الهجوم، في مقالته المعنونة «بتسلسل كاذب لعدوان يهودي» (ص ٢٠١): «في ٢٣ آب، مع انتهاء صلاة الجمعة والخروج من المساجد، بدأت جموع العرب بمهاجمة اليهود... في حي الجورجيين وفي ميثا شعارييم قُتل العشرات، يتساءل بورغ: «عشرات؟... من أين يأتي موريس بهذا؟ ما هو يقتل، مرة أخرى، بأثر رجعي ودون أية رحمة... ذلك أن هليل كوهن يصف بهارة وموثوقية، ما حدث هناك، معتمداً على مؤلف هام وموثوق ليسرائيل عميكام بعنوان «الهجوم على اليبشوف اليهودي في أرض إسرائيل في ١٩٦٩»، الذي كُتب ونُشر فور انتهاء الأحداث مباشرة. يقرر كوهن، على خطى عميكام، أن ثمانية يهود قُتلوا في حي الجورجيين يمكن العثور على أسمائهم، واحداً واحداً، على موقع «داغ»، بينما في ميثا شعارييم لم يقتل أي يهودي. القتيلان اللذان سقطا في هذا الحي كانا

وعن رأيه بأحداث «الربيع العربي»، يقول موريس: «لا يزعم أنني أنهم يقتلون بعضهم بعضاً، بل يزعم أنني أنهم يريدون قتلنا نحن. إذا كان ما يجوبون هو قتل بعضهم بعضاً، فهنيئاً لهم!»

أما عن سبب تغيير موقفه فيما يتعلق بالصراع العربي - الفلسطيني، فيقول موريس: «إنه الانتفاضة الثانية، فقد كانت نية عرب فلسطين من خلالها واضحة صريحة - تدمير دولة إسرائيل. خلافاً للانتفاضة الأولى، التي كانت تمرداً من أجل إنهاء الاحتلال في الضفة وغزة، جاءت الانتفاضة الثانية التي أرادوا من خلالها قتلنا جميعاً. إنهم لا يريدون أن يكون هنا كيان يهودي سياسي وقد أثبتوا ذلك في العام ٢٠٠٠ برفضهم التسوية التي لم تكن إسرائيل قادرة على منح شروط أفضل مما قدمته آنذاك!»

لكن موريس لا يتوقف عند المراجعة من العام ٢٠٠٠ فقط، بل يعود إلى ما قبل ذلك بكثير - إلى «بدايات المشروع الصهيوني» وإلى «الخطأ» الذي ارتكبه القيادات الصهيونية، ثم الإسرائيلية، بعدم طرد أعداد من الفلسطينيين تفوق بكثير ما تم طرده

عربيين، أحدهما بائع متجول دخل إلى الحي صدفة والثاني أحد المهاجرين. فهل من الممكن أن موريس لم يقرأ كتاب كوهن، أصلاً وإطلاقاً؟ بل أسوأ من هذا، هل من الممكن أنه قرأه لكنه لم يطبق على نفسه القاعدة التي حددها هو حين قال إنه «يتولد منه (من كتاب كوهن) شعور بقصر النظر غير الأكاديمي، الاستخدام الانتقائي للوثائق، بما يدل على تحيز...» (ص ١٦٦). وهذه ليست النماذج الوحيدة لعدم الدقة. - حين لا يجد موريس ما يقول، يجند «أسانيد»، لما يذيعه «من عالم الخيال»، «أستطيع رؤية حافظ الأسد على فراش الموت وهو يقول لابنه «مهلاً مهلاً، لا تصنع السلام مع اليهود. سوف يخفون مثلما اختفى الصليبيون» (ص ٢٦). هل هذا ما يمكن أن يكتبه شخص يقول عن نفسه وعن مهنيته: موقفي الشخصي هو أن وظيفة المؤرخين هي محاولة التوصل إلى الحقيقة بأكثر ما أمكن من الموضوعية والدقة (ص ٢٢)».

موقف ملتو تجاه الشرقيين

يرى أبراهام بورغ أن كتاب موريس هذا «الذي يفتقر إلى خيط يربط بين فصوله، باستثناء رحلة المؤلف الداخلية في سراديب أنوثته»، يجعل من الصعب على الناقد التطرق إلى فكرته المركزية: «إلا إذا كان الكاتب نفسه ومكانته في الحياة العامة والمهنية هي الثيمة المركزية في الكتاب، كما هي الحال هنا!» ثم يضرب مثالا على ما ذهب إليه التحليل الذي يسوقه موريس، في فصل عنوانه «تاريخ»، لموقف الرئيس الأول لدولة إسرائيل، حاييم فايتسمان، من العرب. ففي الفترة الزمنية التي عاش فيها فايتسمان، «كان هذا الموقف يبدو مفهوماً ضمناً، على خلفية الاستعلاء الغربي - الكولونيالي الذي كان يشكل جزءاً بنوياً من الخطاب السياسي. فقد تبنى فايتسمان «رؤية العالم القديم تجاه الأصليين... رفض كون العرب الفلسطينيين شعباً قائماً بذاته... لكنه قبل، في النهاية، بفكرة التقسيم وحل الدولتين... كاوروبي ليبرالي ومتنور، وجد خلا عميقاً في تصرف اليهود تجاه المواطنين العرب، خاصة وأن هذا التصرف قد ذهب إلى تطرف حاد وصل إلى حد التنكيل والمذابح...» (ص ٦٩). ورغم أن هذه الأمور «يفترض أن تكون معطوبة تماماً اليوم»، يضيف بورغ - «إلا أن الفصول الشخصية في الكتاب تكشف أن «الفايتسمانية إياها لا تزال حية وفاعلة في شخص موريس نفسه»، الذي لا يزال يتبنى «الموقف النفسي نفسه، من القرن الـ ١٩... توجه عنصري حيال الشعوب والبلدان!»

وثمة أمثلة أخرى «لا تجدها إلا عند موريس الذي يصف نفسه بأنه انزاح ميمناً، كما ينوه بورغ، لكنها - في الحقيقة - جزء لا يتجزأ من الحمض النووي (دي. إن.إيه) المشترك لكثيرين من أوساط «الصهيونية الليبرالية»: فجميع العرب، في نظره، هم «محمد»، «وإلا، لما استبدل اسم البروفسور محمود يزنك، زميله ورئيس قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة حيفا، باسم «محمد»، وإجمالاً، يُغدق موريس على القادة الفلسطينيين جميعاً أوصافاً تحقيرية: «ياسر عرفات... سيء السمعة المعروف بنفاقه، كان كذاباً دائماً»، بينما «محمود عباس يروج الأكاذيب والتلفيقات» (ص ٢١). وكذلك آخرين من الشخصيات الفلسطينية الرفيعة.

في المقابل، تجد أن «قيادات موريس لا تشوبها أية شائبة»، فإيهود باراك، شمعون بيريس، دافيد بن غوريون وبنيامين نتانياهو وآخرون لم ينطقوا بأية كذبة، على الإطلاق، كما يلاحظ بورغ ساخراً!

غير أن موريس - حسب قراءة بورغ - ينسخ هذا الموقف (الذي يقول إن «العرب، عموماً، شيء بينما اليهود - الغربيون، خصوصاً، شيء مختلف تماماً») ويستخدمه في السجال الإسرائيلي الداخلي أيضاً، وخصوصاً في موقفه من العرب اليهود، الشرقيين. «الرقب شأؤول...

فعلياً، بل «طرد جميع العرب» (الفلسطينيين). ويقول: «كان المشروع الصهيوني، منذ بداياته، واقعاً تحت حصار أناس أرادوا تدميره والقضاء عليه. ومن أجل مقاومة الحصار وإزالته، أو الصمود في وجهه على الأقل، يتعين عليك استخدام كل ما أوتيت من قوة. كان المشروع الصهيوني يتمثل في إنشاء دولة يهودية في بلاد كان العرب يشكلون تسعة أعشار سكانها. وقد استوجب ذلك، على ما يبدو، اقتلاع عرب كثيرين خلال العام ١٩٤٨. وأنا أدعي بأنه لو انتقل سكانها، وقد استوجب ذلك، على ما يبدو، اقتلاع عرب فلسطينية هناك، في الضفة الشرقية من نهر الأردن، ولكان في ذلك حل لكثير من المشكلات وتفكيك لكثير من أسباب العنف!»

ورداً على سؤال الصحيفة عما إذا كان هذا الكلام ينسجم مع دعوات رهنه في اليمين الإسرائيلي إلى «تنفيذ نكبة ثانية وإتمام ما لم يستطع بن غوريون إنجازها»، قال موريس: «كلا. في اللحظة التي أهدرت هذه الفرصة التي كانت مواتية في العام ١٩٤٨، انتهى الأمر. ففي ١٩٤٨، فور انتهاء الحرب العالمية الثانية وفي أعقاب الهولوكوست، كان من الممكن تنفيذ لك،

من عائلة مغربية، يطرح ردوداً عاطفية، ردوداً مميّزة البروفسور آفي شلايم، لكن مناقشة شلايم أو انتقاده يحتاجان إلى قدر كبير جداً من العقل والمعرفة، وليس إلى تناقضات داخلية عديدة، كهذه مثلاً: في أحد المواقع، يورد موريس مقتبساً عن شلايم يقول فيه «إنني (شلايم) أقبل تماماً بشرعية دولة إسرائيل في إطار حدود ما قبل حزيران ١٩٦٧» (ص ١٦٩). ولكن بعد صفحتين اثنتين فقط، يورد ما يناقض ذلك تماماً: هو (شلايم) لا يستخدم كلمة «عادلة»، في أية مرحلة، في حديثه عن التطلعات الصهيونية ما قبل العام ١٩٤٨ أو بعده» (ص ١٧١). هل تقرّ ما تكتبه بنفسك، أيها البروفسور؟!

«بعد الانتهاء من هذه القراءة المربكة»، يقول بورغ، «بحث في الشبكة العنكبوتية عن مقابلات أجراها بيني موريس مع قادة عرب وفلسطينيين، لكنني لم أجد، تساءلت في نفسي: هل هي حقيقية وصادقة، إذن، تلك الشائبة القوية التي تقول إن موريس، الخبير في تاريخ الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، لا يقرأ اللغة العربية؟ هل يكتبها الخبير بأن تكون كل مرجعياته غريبة، كولونيالية ومفتقرة إلى الفهم الأساسي للطرف الآخر، لغته وثقافته وتطلعاته؟» ثم يضيف: «اتضح لي في النهاية أن موريس، الذي أرخ لنا النكبة وفظائعها، قد غداً إحصاء صهيونيا مهملًا. ومن غير الممكن وصف كتابه هذا إلا بما وصف هو نفسه أحد كتب عدوّه اللدود، إيلان باه، حين قال عنه: «كتاب فظيع حقاً. يجيز التاريخ لأغراض إيديولوجية سياسية ويتضمن أخطاء، كمية ونوعية، لا يمكن العثور عليها في أي عمل تاريخي جدي، على الإطلاق!»

غياب الفهم الأساسي

يؤكد بورغ، في ختام قراءته لكتاب بيني موريس الجديد، أن المؤرخ «يمتاز هنا بالمثابرة الحازمة في

«خسارة أننا لم نطرد جميع الفلسطينيين في ١٩٤٨!»

لكن هذه الفرصة أهدرت، وهذه خسارة!»

الفلسطينيون في إسرائيل قبيلة موقوتة وقد يواجهون الطرد!

يعتبر بيني موريس العرب الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل «قبيلة موقوتة» ويقول إن «نزعتهم نحو الفلسطنة التامة قد جعلتهم ذراعاً للعدو بين ظهرانينا. إنهم طابور خامس، بالاحتمال. قد يزعمون الاستقرار في الدولة، من الناحيتين الديمغرافية والأمنية. ولهذا، إذا ما وجدت دولة إسرائيل نفسها، ثانية، أمام خطر وجودي كذاك الذي واجهته في العام ١٩٤٨، فمن المحتمل أن تضطر إلى التصرف بمثل ما تصرفت آنذاك! ويضيف: «إذا ما تعرضنا لهجوم إيراني ومصري (في حال حصول ثورة إسلامية في القاهرة) وسوري وبدأت صواريخ كيميائية وبيولوجية تتساقط على مدننا، فيما يحاول الفلسطينيون الإسرائيليون المست بننا من الخلف، فلا أستبعد إجراء الطرد. قد يحدث هذا، حقاً، إذا ما واجهت إسرائيل خطراً وجودياً وتصرف عرب إسرائيل كأعداء لا كمواطنين مخلصين، فسيكون الطرد مبرراً ومحقاً!!»

قال بيني موريس، في مقابلة أجراها معه أزي شفيط ونُشرت في صحيفة «هارتس» (٢٠١٤/٧/٥). إن «التحول لدي حصل بعد العام ٢٠٠٠. لم أكن متفائلاً كثيراً قبل ذلك، رغم أنني كنت أصوت لحركة العمل أو لحركة ميرتس، بل وتعرضت للسجن في العام ١٩٨٨ جراء رفضي تأدية الخدمة العسكرية في المناطق، لكن شكوكاً كانت تساورني دائماً بالنسبة لنوايا الفلسطينيين الحقيقية. ما حصل في قمة كامب ديفيد وما تلاها من تطورات حولت الشكوك لدي إلى يقين. فحين رفض الفلسطينيون العرض الذي قدمه لهم إيهود باراك في تموز ٢٠٠٠، ثم اقتراح كلينتون في كانون الأول ٢٠٠٠، أدركت أنهم غير مستعدين لقبول حل الدولتين. إنهم يريدون كل شيء - اللد، عكا، ويافا!»

هكذا يبرر المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس تغيير ليس فقط موقفه السياسي وإنما منهجه البحثي التاريخي أيضاً، وما تخلفه من تطبيق لظاهرة «المؤرخين الجدد» الإسرائيلييين التي كان هو أحد روادها من خلال تنقيبه في تاريخ قضية اللاجئين الفلسطينيين، وخصوصاً عبر كتابه الأول «ولادة مشكلة اللاجئين ١٩٤٧

آخر التداعيات المترتبة على إسقاط الطائرة الروسية في سورية خلال هجوم إسرائيلي

تحليلات إسرائيلية: الواقع في الجبهة الشمالية آخذ بالتغيير!



صواريخ اس ٣٠٠ الروسية تصنع الفرق في سورية.

روسيا تعهد ببيع منظومة إس ٣٠٠ المضادة للطائرات إلى سورية، لكنها تراجعت في كل مرة بناء على طلب من الحكومة الإسرائيلية، وأحياناً من الإدارة الأميركية. وهذه المنظومة بعيدة المدى، التي يبلغ نطاقها ٢٥٠ كيلومتراً، أكثر تطوراً من منظومة الدفاع الجوي إس ٢٠٠ التي تعتمد سورية عليها حالياً. وبحسب وسائل إعلام روسية، سيتم نشر المنظومة في الساحل الغربي لسورية وفي جنوب غربي البلاد، بالقرب من الحدود الإسرائيلية والأردنية، وهما المنطقتان اللتان من المرجح أن يقوم سلاح الجو الإسرائيلي بتنفيذ غاراته الجوية منهما. وتأمل إسرائيل بأن يتم تجاوز هذه الأزمة لتستأنف قصفها في سورية، كما كان في الأعوام السابقة، حيث أنها مصممة، كما قال نتنياهو مراراً وتكراراً، على مواصلة استهداف التواجد الإيراني في سورية، وشدد على أن هذه الأزمة لن تمنعها من استمرار الهجمات هناك. لكن من مجمل الردود الروسية، بما فيها الهجوم المعادي لإسرائيل في وسائل الإعلام، يمكن الإشارة إلى نية روسية باستغلال الحادثة وتعميم الأزمة من أجل توجيهها لاحقاً إلى الدفاع قداماً بأهداف روسية في المنطقة. وهذا ما أكدته تقديرات موفية صادر عن «معهد أبحاث الأمن القومي»، في جامعة تل أبيب. وبموجب تقدير الموقف هذا، يجب الأخذ في الحسبان أن ثمة أطرافاً في الإدارة الروسية ليست مع حريسة العمل التي منحها روسيا لإسرائيل للعمل ضد التواجد الإيراني، وستستغل هذه الحادثة من أجل المنس بالبعلاقات الروسية- الإسرائيلية، وبحرية عمل المنظومة ستكون تحت الإشراف الروسي، ومن المحتمل أن هذا جرى التعبير عنه بشدة في الانتقادات الموجهة إلى إسرائيل في وسائل الإعلام الروسية.

الجوية مقارنة مع تقدم سلاح الجو الإسرائيلي، الأمر الذي لم يمنع إسرائيل من استمرار هجماتها دون مضايقة، لكن ما يلفت الانتباه أن الهجمات الإسرائيلية أصبحت أكثر حذراً مما كان في السابق، حيث تطلق الطائرات الإسرائيلية صواريخها على المواقع المستهدفة من خارج الحدود السورية، مرة من الأجواء اللبنانية، ومرة من فوق البحر المتوسط. ولا شك في أن التصعيد العسكري الذي حدث بعد ذلك لم يؤثر على التفاهات الروسية- الإسرائيلية في شيء. أما التحدي الثاني والأهم والأكثر خطورة فكان إسقاط طائرة الاستطلاع العسكرية الروسية، التي ضربتها الدفاعات الجوية السورية قبل نحو شهر، حيث أثار ذلك غضب روسيا، لا سيما المؤسسة العسكرية، التي اتهمت بشكل مباشر إسرائيل بإسقاط الطائرة بسبب استخدامها كدرع لها خلال الهجمات، وهي الاتهامات التي نفتها إسرائيل، حيث زعمت الأخيرة أن الطائرات الإسرائيلية المهاجمة كانت ضمن الأجواء الإسرائيلية لحظة إسقاط الطائرة. حتى الآن ردت روسيا على إسرائيل بخطوات: الأولى، إغلاق المجال الجوي المحيط بسورية ولبنان من منطقة البحر المتوسط لمدة عدة أسابيع، وهذا من شأنه أن يمنع طائرات إسرائيل من القيام بعمليات عسكرية في سورية خلال هذه الفترة. الثانية، تسليم منظومة الدفاع الجوية الروسية المتقدمة من طراز إس ٣٠٠ إلى سورية بهدف تعزيز قدراتها الدفاعية ضد الهجمات الإسرائيلية. ومن الواضح أن هذه الخطوة ستكون تحت الإشراف الروسي، ومنذ ذلك تهدد إسرائيل، للسيطرة على تحركاتها. تجدر الإشارة إلى أنه لاكثر من خمسة أعوام كانت

حيث الكم ونوعية الهجمات، الصمت الإسرائيلي أحياناً على ما كانت تقوم به من هجمات، وعدم رد النظام على هذه الهجمات سوى ما ندر، والدعم الأميركي لإسرائيل واعتبار هذه الهجمات جزءاً من حق الدفاع عن النفس، لكن الأهم من ذلك كانت التفاهات الإسرائيلية- الروسية حول هذه المسألة بعد التدخل العسكري المباشر في سورية قبل ثلاثة أعوام. وقد مكنت هذه التفاهات إسرائيل من تنفيذ هجمات عسكرية على سورية بشرط تنسيقها مع الطرف الروسي لتجنب حدوث أي احتكاك بين الجانبين. وقد صدقت إسرائيل من هجماتها العسكرية على سورية من حيث كيميائها التي أزداد إيقاعها وتواترها، كما صدقت إسرائيل من نوعية الهجمات، فلم تعد تشمل قصف قوافل نقل السلاح، كما كانت الحال في بداية الأزمة السورية، وإنما ركزت على قصف مواقع عسكرية، لا سيما مواقع تحاول إيران التمرس فيها عسكرياً، بعضها مواقع جديدة إيرانية. والبعض الآخر مواقع سورية تستعملها إيران. علاوة على كل ذلك، فإن البيئة الدولية والإقليمية المرعبة لإسرائيل، بعد اعتلاء الرئيس الأميركي دونالد ترامب سدة الحكم، قللت من حدة التعيين على هذه الهجمات من طرف إسرائيل، وباتت هذه الأخيرة أكثر إعلاناً وصراحة ووضوحاً في هجماتها. بيد أن هذه الهجمات، التي تشنها إسرائيل تباعاً، واجهت في الفترة الأخيرة تحديين. تمثل التحدي الأول في إسقاط طائرة إسرائيلية خلال إحدى الهجمات، وهو ما ردت عليه إسرائيل بما وصفناه سابقاً بأنه «حرب اليوم الواحد» على سورية. ومنذ ذلك الحين بتنا نشهد أن سورية أمست تحاول اعتراض الهجمات الإسرائيلية دون طائل، وذلك من جراء ضعف دفاعاتها

للطرفين بالتغلب على حادثة إسقاط الطائرة الروسية. فليس معقولاً أن يكون من مصلحة روسيا حالياً المنس بصورة جوهرياً بالعلاقات التي تعتبر حيوية أيضاً بالنسبة إلى إسرائيل. لذا من المتوقع أن تُحل الأزمة في الأيام القليلة من خلال التوصل إلى تفاهات بين زعمي الدولتين اللذين تسود بينهما علاقات ثقة. مع ذلك، هناك احتمال فرض قيود معينة على حرية عمل إسرائيل في سورية. ويبدو أن الروس سيطلبون من إسرائيل الامتناع عن القيام بعمليات في مناطق انتشار قواتهم، وعلى الأقل إعطاء القوة الروسية إنذاراً قبل مدة أطول. وستحاول روسيا كعادتها استغلال الحادثة من أجل الدفع قداماً بمصالح أخرى لها. وتؤكد هذه التقويمات أن حادثة من هذا النوع كانت محتملة عاجلاً أم آجلاً، بسبب العمليات المكثفة التي يقوم بها سلاح الجو الإسرائيلي ضد التواجد الإيراني في سورية، وضد انتقال السلاح المتقدم إلى حزب الله. لكنها في الوقت عينه تضيف أن الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى تبني هذه الإستراتيجية ما تزال صالحة، وستستعي إسرائيل لمواصلة سياستها. وسيضطر سلاح الجو، الذي بالتأكيد سيحقق بدقة في الحادثة، إلى استخلاص الدروس والتشدد في الشروط التي تجري فيها عمليات في مناطق انتشار القوات الروسية ونشاطها، مع الأخذ في الحسبان أكثر العمليات الجوية للقوة الروسية، حتى لو لم تكن قريبة فعلاً من مسار طائرات هذه القوة. ومن المعقول أن تتقلص عمليات سلاح الجو الإسرائيلي في سورية على الأقل في المرحلة المقبلة، وتكون خاضعة لرقابة شديدة أكبر من المستوى السياسي. ومن المحتمل أيضاً استغلال الحادثة كي توضح إسرائيل للجانب الروسي أن نقل منظومات دفاع جوي أكثر تطوراً إلى السوريين سيؤدي من الخطر على قوتهم أيضاً. لأن الحادثة تؤكد الأداء الضعيف للدفاع الجوي السوري. كما أن هذه فرصة أخرى كي توضح للروس أن وجود إيران والميليشيات الخاضعة لتأثيرها تخلق في سورية وضعا متفجراً أكثر عرضة لمثل هذه الحوادث.

العلاقات الروسية- الإسرائيلية

تركز العلاقات الروسية- الإسرائيلية، بشكل رئيس، على الموضوعين السوري والإيراني. وقد زار رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو روسيا ثمانين مرات منذ أيلول ٢٠١٥ وحتى الآن، بالإضافة إلى عشرات المكالمات الهاتفية بينه وبين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في نفس الفترة. وركزت هذه التحركات والاتصالات تقريباً على الموضوع السوري والتواجد الإيراني في سورية. في الزيارات الأولى كان موضوع اللقاءات بين البلدين هو إيجاد تفاهات بين روسيا وإسرائيل، حول التدخل العسكري المباشر في الساحة السورية، وكانت تهدف إسرائيل من هذه اللقاءات إلى منع أي احتكاك بين سلاح الجو الإسرائيلي وسلاح الجو الروسي، والحفاظ على المصالح الإسرائيلية في الساحة السورية وعلى المصالح الأمنية تحديداً، وهذا ما حدث فعلاً. فلم تتوقف إسرائيل عن شن هجمات ضد أهداف سورية وإيرانية في سورية. ومنذ عام ركزت لقاءات نتنياهو مع بوتين على التخوف الإسرائيلي من التواجد الإيراني في سورية، خاصة في منطقة الحدود القريبة من الجولان، وعلى قيام إيران بتعميم قوة حزب الله في لبنان. وليس مبالغة القول إن إسرائيل منذ تدخلها العسكري في سورية، عبر شن هجمات على مواقع عسكرية وقوافل نقل أسلحة، استطاعت أن تكرر مسارها لتتخلفها من دون أن يؤثر هذا التدخل موجبات من الاستهجان أو التحذير إلا من طرف النظام السوري ومؤيديه وحلفائه. وساعد في تكريس هذه الحالة، التي أخذت بالازدياد من

مع أن قضية إسقاط الطائرة الروسية في الأجواء السورية، يوم ١٧ أيلول الماضي، خلال هجوم إسرائيلي، لم تعد تحتل العناوين الأولى في الصحف ونشرات الأخبار الإسرائيلية، فقد أكدت عدة تحليلات إسرائيلية متطابقة أن الأزمة التي تسببت بها هذه القضية في الساحة السورية لا تزال بعيدة عن الحل. وبحسب ما يؤكد المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس» عاموس هرثيل، هناك شيء أساسي تغير في الشمال، على الرغم من رسائل التهدئة من إسرائيل. ويضيف: يوضح مسؤولون إسرائيليون كبار طوال الوقت أن لسلاح الجو حرية العمل في أجواء سورية، وأنه سيعود عند الحاجة ويهاجم أهدافاً عسكرية في أراضي الدولة الجارة. لكن في هذه الأثناء، على الأقل بحسب تقارير إعلامية أجنبية، هذا لم يحدث بعد. ومنذ إسقاط الطائرة الروسية فوق اللاذقية بمضادات جوية سورية، لم يجر التخلي عن قصف جديد. وفي الأسبوع الماضي، وفي أجواء احتفالية، جرى تفريغ منظومة صواريخ مضادة للطائرات من طراز إس ٢٠٠ في قاعدة سلاح الجو الروسي حميميم في شمال سورية، وهذا هو الرد العملي الأول لموسكو على إسقاط الطائرة. وبحسب تقديرات الخبراء، ستمر بضعة أشهر حتى يستطيع الروس تأهيل الطواقم السورية على الاستخدام العملي للمنظومة. وأيضاً حينئذ، ليس من الواضح كيف سيكون جهاز الرقابة والتحكم الذي سيقام بين الدولتين على أراضي سورية، وبعد أن انغلقت على القدرة المتفرقة لطبائر سلاح الجو على الالتفاف على هذه المنظومات، يجب ألا ننسى أن هذا التحدي ليس لعبة أولاد. إن الروس مزودون بمنظومة قتال إلكتروني وبمجموعة وسائل أخرى تقدران على زيادة الصعوبة بالنسبة إلى إسرائيل.

وبرأي هرثيل وغيره العقبة الكبرى هي استراتيجية. فالرئيس الروسي فلاديمير بوتين لم يحب استمرار الهجمات الإسرائيلية بعد سيطرة نظام الأسد على جنوب سورية واستقرار السيطرة على الدولة. ولقد زودته الحادثة الأخيرة بأداة لزيادة الضغط على إسرائيل، وربما أيضاً على إيران وحزب الله، من أجل خلق وضع استراتيجي جديد، يقلص من قوة وتواتر الاحتكاك بين الأطراف. وفي هذه الأثناء، ذكر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضاً المحطة المستهدفة لشحنة السلاح الإيراني التي هوجمت في اللاذقية، والمواقع التي، بحسب إسرائيل، تُركب فيها منظومات دقيقة للصواريخ والقذائف يقيمها حزب الله تحت الأرض في بيروت. ويعد تمهّل متعمد مدة ثلاثة أيام، دعيت الحكومة اللبنانية دبلوماسيين وصحافيين إلى القيام بجولة على المواقع التي كشف عنها نتنياهو، كي تثبت أنها لا تحتوي على شيء، لم يكن انطباع جميع المشاركين في الجولة كما توقعه اللبنانيون. بعضهم قال في نفسه إن الفترة الزمنية التي مرت هي، نظرياً، للسماح لحزب الله بإخفاء الأدلة من المواقع. ومواقع هذه المنشآت لم تُخف عن عيني مراقبين غربيين: بالقرب من المطار الدولي، ومن مدرسة ومستشفى، وحتى بالقرب من نادي الغولف المفضل للمواطنين الأجانب في بيروت، وقامت جبهة إيزرسل رسالة نصية إلى الهوآف الجوالا لعشرات الألاف من سكان الضاحية الجنوبية في بيروت، وفيها صورة جوية لموقع رابع أقامه حزب الله في قلب المنطقة الأهلة. وقد جرى تحذير السكان من انعكاسات قرب الصواريخ على مساكنهم. وبخلاف غزة، لم تُسمع في لبنان وسورية أجراس حرب فورية، لكن بالتأكيد هناك حرب نفسية تدور، على عدة مستويات وعدة أقطاب تلفزيونية. ووفقاً لأكثر التقويمات الإسرائيلية يبدو في الصورة الكبيرة أن عمق المصالح الإسرائيلية- الروسية سيسمح

قراءة في كتاب إسرائيلي جديد حول «الخب الاستراتيجية»

من يحم إسرائيل؟

كتب ونأم بلعوم:

من هي الخب المهيمنة على المجتمع الإسرائيلي؟ ما هي تقسيمية القوة فيه؟ وهل ينقسم المجتمع بين «يسار» و«يمين»، أم أن هناك تقسيمية أفضل توصيفاً له؟ تطرح هذه الأسئلة بين وفي سطور كتاب الخب الاستراتيجية في إسرائيل - تقسيم القوة في المجتمع الإسرائيلي، الصادر مؤخراً في إسرائيل للكاتبين ساشا إليازر، الباحث في مجال الإعلام السياسي، ونيفيا جولان، تدبير، المحاضرة في جامعة حيفا والتي عملت سابقاً في ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية.

إعادة إنتاج الثقافة السياسية الإسرائيلية

يتناول الكتاب المجتمع الإسرائيلي من خلال نظرية الخب (Elite theory)، ويشير إلى وجود ثلاث خب هي الأكثر قوة في المجتمع الإسرائيلي: السياسية والعسكرية والاقتصادية، ويقوم بتفكيك العلاقات بينها بطريقة هيمنتها على المجتمع. موضحاً أن مجموعات الخب الثلاث تستخدم الإعلام وجهاز التعليم والثقافة من أجل إعادة إنتاج الثقافة السياسية الإسرائيلية وتوفير الشرعية لها ولتبرير استمرار سيطرتها. بيني الكتاب فرضيته على أن حكم الخب قائم على إعادة إنتاج الثقافة السياسية الإسرائيلية، المبينة على ثلاثة مبادئ أساسية: أولاً، القومية اليهودية، وتجليها المؤسساتي في «وثيقة الاستقلال» وإقامة الدولة اليهودية، ومجها الدين والسيادة لليهود في كل العالم. ثانياً، ثقافة الأمن، وهي، من ناحية، متشعبة بالثقافة الإسرائيلية منذ ما قبل النكبة أو «فترة اليبشوف»، وقام بأسستها رئيس

يظهر الشعبية التي يحظون بها، قيل أن ينطقوا بحرف عن آرائهم السياسية. ويشير الكتاب إلى مجموعة وقائع لعلاقة الجنزالات في السياسة منها دورهم في العلاقات مع الدول العربية والسلطة الفلسطينية. ومن الشهادات التي جمعها الباحثان شهادة للصحافي والمحلل العسكري ألون بن دايفيد، الذي قال إنه تلقى اتصالاً من الناطقة بلسان الجيش في ١٢ تموز ٢٠٠٦ الساعة الثانية عشرة ظهراً تقول فيه إن رئيس هيئة الأركان «سعيد لبنان ٢٠ سنة للواء». وعندما تساءل بن دايفيد «ألا يريد أن ينظر حتى جلسة الحكومة في الساعة السابعة مساء؟»، أجابت الناطقة «لا»، وعرف بن دايفيد لاحقاً أن جلسة المساء كانت بروتوكولية فقط، وأن شمعون بيريس كان الوحيد الذي وجه أسئلة حول الحرب التي على الأبواب (حرب لبنان الثانية)، متلقياً أجوبة مستهزئة من رئيس هيئة الأركان.

أما بخصوص الخبة الاقتصادية، التي نشأت على أثر لبرلة الاقتصاد في الثمانينات، وهو المسار الذي أسسته حكومة مشتركة لحزبي العمل والليكود وبقي المسار العام للأحزاب الإسرائيلية من ذلك الحين، مع اختلافات طفيفة لكن مع تثبت عام مبدأ اللبرلة الاقتصادية، فإن الكتاب يشير إلى المصالح المشتركة بين الخبتين الاقتصادية والسياسية، حيث تجد الأولى الطرق للتأثير على الثانية لحماية مصالحها. وتحاول الثانية إرضاء الأولى من أجل الحصول على تبرعات، أو من أجل الحصول على تغطية إعلامية «إيجابية»، في وسائل الإعلام التي تمتلكها الخبة الاقتصادية (تجدر الإشارة إلى أن اثنين من ملفات الفساد المشتبه بها نتيناهو تتعلق بمحاوئته الحصول على تغطية جيدة من قبل صحف إسرائيلية). ويلجج الكتاب إلى وجود جانب وظيفي للفساد، حيث إن الخبة السياسية تحذر من المس بالمصالح الاقتصادية لرجال ونساء الأعمال

حتى لا يقوم هؤلاء بنقل مصالحهم إلى خارج البلاد. يشير الكتاب إلى القضية الفلسطينية كأحد نقاط الالتقاء بين الخبتين السياسية والاقتصادية، ويحيل ذلك إلى مصلحة الخبة الاقتصادية في وجود عملية سلام لما يشكله ذلك من رافعة لمصالحها، مؤكداً، بشكل مختصر، أن نقطة الاختلاف هذه لا تدق إسفينا بين الخبتين، وقد يعود ذلك إلى تحول الاقتصاد الإسرائيلي إلى الصناعات الذكية حيث لا تشكل حدود الدول عائقاً جدياً أمامها.

لا يكشف هذا الكتاب للقارئ عن معلومات كبيرة وجديدة، لكنه يقوم بربط مجموعة من الخيوط بالتلازم مع مجموعة من الخيارات المعرفية. مثلاً، يقوم الكتاب بموضعة الخب الثلاث على أعرفها الأساسية والمؤثرة في الحكم، وبلغته الكتاب «الخب الاستراتيجية»، مستثنياً نخياً «عادية» أخرى، كجهاز القضاء ورجال الدين والإعلام، الأقل تأثيراً، وذلك مثلاً بعكس كتاب بن رفائيل شطرنبرج «الخب الجديدة في إسرائيل» (٢٠٠٧) الذي يركز على ١٤ خبة في إسرائيل. ويؤكد الكتاب أنه بالرغم من التغييرات داخل الخبة السياسية في إسرائيل فإن التغييرات في المفاهيم والإيديولوجية السائدة ليست كبيرة ولا تخرج عن الخطوط العريضة للثقافة السياسية المتفق عليها إسرائيلياً، وهي القومية اليهودية والثقافة الأمنية والليبرالية الاقتصادية. ولا يعجز الكتاب أي أهمية للثقافة السياسية للخبة السياسية ولا لهويتها («يسارية» كانت أم «يمينية») عند الحديث عن علاقتها بالخبتين الاقتصادية والعسكرية، وذلك لأن بنية النظام هي التي تحدد العلاقة المتينة بين



الخب الثلاث، وليس مواقف الخبة السياسية. لن يطرأ على الحالة الموصوفة في الكتاب أي تغيير الأسفل، كما يشير المؤلفان، ولا يوجد في الأفق أي تغيير ستقوده الجماهير في مبنى الخب وفي قيم الثقافة الإسرائيلية الثلاث المؤسسة، وإن احتمال أي تغيير سيكون من خلال «مفترق طرق كبير» أمام المجتمع الإسرائيلي، من نوعية التغييرات التي تقود إلى تغيير طبيعة النظام نفسها، كالحرب، كما أشارت المؤلفة المشاركة للكتاب جولان- ندير، في مقابلتها مع صحيفة «دي ماركر» الإسرائيلية (٢٠١٧). خلال السنوات تتم إعادة إنتاج العمليات، والقيم، والمؤسسات، ومن الصعب زرعتها من دون صدمة كبيرة، مثل حرب الغفران التي أدت إلى أزمة أسفرت عن انقلاب سياسي.



من أرشيف المجزرة.

محاكمة مستمرة بمطلب كشف المحجوب عن مجزرة كفر قاسم وخطة الترانسفير السرية المرتبطة بها!

كان واضحاً على الصعيد الداخلي ضرورة التزام السيطرة العسكرية بأحكام الاحتلال. ومنذ تموز ١٩٦٧ قال النائب العسكري حينذاك مثير شمعان إن النيابة العسكرية أعادت البيانين العسكريين رقم ١ و ٢ لاهاي ١٩٠٧ ومعاهدة جنيف الرابعة. لكن مع مرور العقود، وتكرس الاحتلال والاستيطان، تغيرت أيضاً وجهة نظر مسؤولي القانون. فتم بواسطة بهلوانيات قانونية إضفاء شرعية مرة بعد الأخرى على خطوات مخالفة للمعاهدات الدولية، وهي بهلوانيات راحت تتطور أكثر. بموازاة ذلك، اهتمت الحكومة بالحفاظ على غموض وامتنعت عن الإقرار بأن الفلسطينيين هم سكان محميون.

الجمهور يُمنع من حق الوصول

إلى الغالبية الساحقة من مواد الأرشيفات

للتذكير: قال معهد «عكفوت» المذكور أعلاه، في ورقة معلومات أصدرها في أيلول ٢٠١٧، إن القسم الأكبر من مواد الأرشيفات الإسرائيلية محجوب عن الجمهور. وعلى الرغم من أن قانون الأرشيفات في إسرائيل يحدد مبدأ مفاده أن «كل شخص مخول بالإطلاع على المادة الأرشيفية المودعة في أرشيف الدولة»، فإن المعطيات تظهر أن الجمهور يُمنع من حق الوصول إلى الغالبية الساحقة من مواد الأرشيفات الحكومية الكبرى، خصوصاً أرشيف الدولة، أرشيف الجيش ووزارة الدفاع، والسبب هو قرارات الجهات المسؤولة عن المواد الأرشيفية بعدم كشفها، دون أية صلاحية ولا أي تسويغ. كذلك، يجري الامتناع عن فتح مواد أمام الجمهور حتى بعد انتهاء فترة التقيد التي نصت عليها الأنظمة. ولا يتم تخصيص موارد كافية لتمويل مهام فحص المواد قبل كشفها العمومي. إلى هذا تُضاف سياسة أرشيف الدولة منذ نيسان ٢٠١٦، القاضية بتمكين الإطلاع على المواد التي يتم نشرها إلكترونياً فقط، لأن معظم المواد التي سمح بكشفها في الماضي ليست موجودة على موقع الانترنت، والذي بات يشكل عملياً وسيلة الإطلاع الحصرية تقريبا في مواد أرشيف الدولة.

كذلك، فإن تقريراً وضعه مدير «أرشيف الدولة» في إسرائيل يعكوف لازوفيك (في كانون الثاني ٢٠١٨) كشف عن أن هناك الكثير من الوثائق التي تمس سير العمل السليم في الأرشيف، وهي مرتبطة بمناهج/سياسات كشف المواد وإتاحتها أمام الجمهور للاطلاع، وهو يؤكد أن إسرائيل «لا تتعالج المواد الأرشيفية الخاصة بها كما يتوقع من دولة ديمقراطية، فالغالبية الساحقة من المواد الأرشيفية مغلقة ولم يتم فتحها أمام الجمهور للأبد. أما المواد القليلة التي سيتم عرضها فستكون ضمن تقييدات غير معقولة حيث لا توجد رقابة عامة على إجراء الكشف وليست هناك شفافية».

ومعطيات هذا التقرير تشير إلى ما يلي: ٤٢٪ من المواد التي تم إيداعها في الأرشيفات الحكومية ليست متاحة للاطلاع الجمهور ولا تقوم الأرشيفات الحكومية بتقديم كتالوجات لـ ٩٠٪ من المواد الموجودة فيها، وهكذا فإن من يستخدمون الأرشيف لا يعرفون أية معلومات موجودة فيه، ويمنع الجمهور من الوصول إلى المعلومات التي سمح بكشفها وتم اصلا جمعها وتخزينها بأموال الجمهور ولمصلحة، وهي معلومات يجب أن تعود إلى الجمهور لكي يستخدمها في البحث والنقاش وإثراء معرفته حول السيرورات المختلفة التي قادته إلى ما وصل إليه، ولكي يستخدمها لمواصله بناء مستقبله، وفقاً لتعبير التقرير.

من بين نحو ١٥ مليون ملف في أرشيف الدولة وأرشيف الجيش وجهاز الأمن يوجد في متناول الجمهور على الأكثر نحو ١٩١ ألف ملف. وتوجد في أرشيف الدولة وفقاً للتقديرات ثلاثة ملايين ملف ومن بينها تم السماح بالإطلاع على ٤٠٠ ألف ملف فقط، أي حوالي ١٣٪ من ملفات الأرشيف. على الرغم من ذلك فإن الملفات المتوفرة لاطلاع الجمهور فعليا أقل بكثير وهي تقتصر على نحو ١٤٤ ألف ملف، وهي تشكل ٨٪ بالمئة فقط من مجمل تلك الملفات.

على نحو ذي صلة، كشف تقرير للصحافي عوفر أديرت، في «هآرتس»، مجدداً، أن الهدف من مجزرة كفر قاسم الراهبية، عام ١٩٥٦، كان تهجير سكان القرية وجوارها إلى الأردن، ضمن خطة معدة سلفاً لا تزال قيد السرية واسمها «خطة الخلد».

وكتب الصحافي تحت العنوان «كانت محاكمة صورية: الاعتراف الأخير لقائد القطاع الذي وقعت فيه مجزرة كفر قاسم»، أن الضابط الأكبر الذي حوكم في القضية، العميد احتياط يشكا شدمي، كان قائداً للواء الذي ارتكبت المذبحة في منطقته، وقد أبلغته جهات رسمية بأن محاكمته جاءت للتستر على الخطة التي كانت في خلفية المجزرة، تهجير الفلسطينيين من منطقة المثلث إلى الأردن.

الوثائق الخاصة بهذه الخطة الترانسفيرية ما زالت قيد الحجب والتكتم، لذلك قام المؤرخ آدم راز بتقديم دعوى قضائية يطالب فيها بإصدار أمر لأرشيف الجيش الإسرائيلي ليكشف عن الوثائق السرية في القضية. وقال بسخرية سواداً للتعبير عن شدة العبثية: «الغالبية المطلقة للمواد ما زالت سرية. لقد فوجئت لدى اكتشافها أنه من الأسهل الكتابة عن الذرة الإسرائيلية من الكتابة عن سياسة إسرائيل تجاه المواطنين العرب».

يقول التقرير الصحافي: إن التفاصيل الكاملة لخطة الترانسفير هذه لم تُكشف وما زالت تخضع للسرية، والرقابة العسكرية لا تسمح بكشفها وهي محفوظة في أرشيف الجيش الإسرائيلي. كذلك فإن جلسات محاكمة شدمي التي جرى خلالها التطرق إلى «عملية الخلد»، عُقدت خلف أبواب مغلقة وكانت سرية. وجرى التطرق إليها أحياناً بأسماء مشفرة، مثل «الأمر العسكري المشهور»، الذي يتطرق إلى «حيوان من عائلة الثدييات». راز مقتنع بأن الغاية من إجراء محاكمة صورية لشدمي هي حماية مسؤولين أرفع مستوى منه، في محاولة للتستر على وجود خطة سرية عنوانها «عملية الخلد»، وتهدف إلى القيام بعملية ترانسفير، تهجير العرب في المثلث، وبينهم سكان كفر قاسم، إلى الأردن.

قبل شهرين كتب راز نفسه مقالاً بعنوان «ما لا تريد الرقابة أن تعرفه عن الخمسينيات في دولة إسرائيل»، قال فيه إن إسرائيل ما زالت تعمل بموجب المادة الثامنة من أنظمة قانون الطوارئ عام ١٩٤٥، التي وضعها الانتداب البريطاني، وهي تستند إلى تلك القوانين لكي تمنع مواطنيها من معرفة الحقيقة كاملة. وينوّه إلى أن المستشار القانوني الأول للحكومة، يعقوب شمشون شايبيرا، أقر عام ١٩٤٦ بأن قوانين الطوارئ هي «تدمير للقضاء في إسرائيل». ومثله تسارع دوف يوسف، وزير العدل: «هل سنكون جميعاً عرضة للإرهاب بعقوبة رسمية... أم ستكون هناك حزمة للفرء» المادة ٨٧ من قوانين أنظمة الطوارئ حددت بان الرقابة تحظر نشر أية مادة قد تُضر بأمن إسرائيل أو سلامة جمهورها أو النظام العام، بينما تنص المادة ٩٧ على أن الرقابة يمكن أن تأمر أي شخص بتقديم «أية مادة» لمراجعتها قبل النشر.

راز يتحدث عن الدعوى القضائية المأثلة منذ أشهر أمام المحاكم وكيف أن الرقابة تحذف تفاصيل من بعض الوثائق، وهو ما يرفضه الباحث، وهو يتهم الجهات المسؤولة بمحاولة حماية مصالحها وليس كما تزعم «حماية أمن إسرائيل». ويذكر بما قاله مرة البروفسور يشعياهو لبيوفيتش، المثقف الذي انتقد سياسات إسرائيل بشدة، من أن «الرقابة لا تهدف لإخفاء أسرار عن العدو، وإنما لإخفاء أعمال الزعماء عن شعبهم».

سلطات الاحتلال تحجب كل ما من شأنه

كشف انتهاك المعاهدات الدولية

جانب آخر للحكم بالوثائق وبفترات حجبها وكشفها القليل منها، يرتبط بالراهن المباشر الخاص بالاحتلال الإسرائيلي منذ ١٩٦٧. وقبل عامين كتبت المحامية روني بيلي أن سلطات الاحتلال تحجب المواد التي من شأنها كشف انتهاك المعاهدات الدولية في المناطق المحتلة، وهي تشير هنا إلى تعريف الفلسطينيين كسكان محميين، إذ «يستند من الوثائق التي تعود إلى عامي ١٩٦٧-١٩٦٨ أنه

عن سياسة التمييز المنهجي لحجب الوثائق في أرشيفات إسرائيل

طمس «الحقائق المزعجة» تحت طائلة السرية!

كتب هشام نفاع:

١٩٤٨. وهكذا نشأ وضع يجري فيه حجب وثائق جلسات لجان الكنيست لمدة ٢٠ عاماً، ومواد تخص علاقات إسرائيل الخارجية لمدة ٢٥ عاماً، وأرشيف الشرطة ٣٠ عاماً، وبروتوكولات المجلس الوزاري الأمني والسياسي ٥٠ عاماً، بينما المواد المصنفة «أمنية» تصل مدة الحجب إلى ٧٠ عاماً.

تحويل الوزارات قرار اختيار ما يمكن كشفه كالسماح للقط بحراسة الحليب!

ارتباطاً بما سبق، فقد أمر المستشار القانوني للحكومة، قبل نحو عام، باشتراط إطلاع الجمهور على وثائق في أرشيف الدولة، بموافقة الوزارات التي أودعت تلك الوثائق في الأرشيف. وكان الميزر الذي اعتمده المستشار تقنياً هو الزعم أن الثورة الرقمية قد تقود إلى كشف غير مراقب لوثائق تاريخية حساسة. وفي حينه حذرّ باحثون كبار من أن أوامر المستشار القانوني هذه ستضرب بالبحث التاريخي وتفرض قيوداً غير عادية على وصول الجمهور إلى مواد الأرشيف. كذلك عبر خبراء قانونيون عن الخشية من أن الوزارات قد تستغل القانون من أجل حجب ما يمكن أن يجرح الوزارات أو تستعرض صورة سلبية لادائها. وقالت عضو المجلس الأعلى للأرشيفات الإسرائيلية، الدكتورة هيللا انتشولر، إن تعليمات المستشار القانوني تنتهك حق المنطق. وشبّهت تحويل الوزارات بقرار اختيار ما يمكن كشفه من مواد، بالسماح للقط بحراسة الحليب. وحذرت من إقدام هيئات حكومية على استغلال هذه التعليمات الجديدة ومنع الجمهور من الاطلاع على مواد لأسباب غير موضوعية، مثل الرغبة في إخفاء فضائح مرجحة أو الامتناع عن كشف أعمال فساد.

ليئور يفنه، مدير عام معهد «عكفوت» الذي يعنى بالكشف عن مواد أرشيفية تتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، قال إن «حرية الإطلاع في الأرشيف تم تحميها طوال سنين على ظهر جمل تم تجويعه وهو يعرج، والتعليمات الجديدة هي بمثابة القشة التي سنوذي إلى انهيارها نهائياً». وبالفعل، فقد تبين أنه حتى بعد مرور ٤٠ سنة على حرب أكتوبر، ما زالت الحكومة الإسرائيلية تمنع نشر مئات الوثائق المتعلقة بسلوك السياسيين عشية الحرب في تشرين الأول ١٩٧٣. وصحيفة «هآرتس» كشفت قبل خمس سنوات أن في أرشيف الدولة في القدس محاضر جلسات سرية للجان الوزارات للشؤون الأمنية وللسلطات مجلس الوزراء من العام ١٩٧٣. لم يجر كشفها للجمهور بعد رغم أنه وفقاً للقانون يفترض أن تكون هذه السجلات متوفرة للراي العام بعد مرور أربعين سنة.

وقد قيل للصحافيين الذين توجّهوا إلى الأرشيف في السنة الأخيرة لإعداد تقارير وتحقيقات صحافية، إنه وفقاً للقوانين، يمكن نشر الوثائق فقط بموافقة مكتب رئيس الحكومة، الذي يتبع لمكتبه الأرشيف، رسمياً. ولكن مكتب رئيس الحكومة رفض نشر الوثائق، وتشير الصحيفة، يسمح القانون لمكتب رئيس الحكومة بإبداء مرونه في قضية كشف الوثائق عن الوثائق السرية إذا كانت هناك «مصلحة عامة». رغم ذلك، نُقل عن مكتب رئيس الحكومة أنه «وفقاً لأنظمة قانون السجلات، يُتاح للجمهور الاطلاع على محاضر جلسات ونسخ طبق الأصل عن المحاضر للجان الوزراء للشؤون الأمنية وللسلطات والحكومات عندما تلتزم كلجنة وزراء لشؤون الأمن، بعد ٥٠ سنة. إذا تفرّز أي تغيير بخصوص نشر أمر ما، فسيجري إطلاع الجمهور عليه». لكنّ فحص أنظمة قانون الأرشيف يكشف أيضاً أن لدى الدولة صلاحية الخروج عن هذه القواعد وتبكيّر نشر وثائق من هذا النوع. وخلصت الصحيفة إلى أن رفض مكتب رئيس الحكومة نشر التقارير والوثائق العديدة هو أمر مريب، وخصوصاً أن الجيش ووزارة الدفاع أتاحت لكشف مئات الوثائق والتسجيلات المصنفة سريّة قبيل الذكرى السنوية الأربعين للحرب.

إدارة الأرشيف ترى أن واجبها هو الجمع والتخزين والرقابة أولاً!

موقع أرشيف الدولة، الذي يقع ضمن موقع رئيس الحكومة، يعرّف مهامه كالتالي: إنه «المسؤول عن جمع المواد الأرشيفية لمؤسسات الدولة وحفظها للأجيال القادمة كلما تبرز ذلك قيمتها القانونية أو الإدارية أو الدراسية وعن فتح المواد للبحث العلمي وفهرسة المواد ونشرها، كذلك، أرشيف الدولة مسؤول عن المراقبة المهنية لأعمال حفظ الملفات ودور الحفظ والأرشيفات في جميع مؤسسات الدولة والسلطات المحلية، وعن صيانة ملائمة وجيدة للمستندات وعن حرقها إذا لم تكن حاجة للحفاظ عليها للأبد. وهو المسؤول عن تسجيل مادة أرشيفية (ما) في الملكية الفردية والمؤسسات العامة حيث يوجد اهتمام للبحث العلمي عن الشعب والدولة والمجتمع».

هذا التعريف يثير الانطباع بأن إدارة الأرشيف ترى أن واجبها هو الجمع والتخزين والرقابة، أما فعل الكشف والإتاحة فيقع في الدرجة الثانية فقط.

ومع الخطوة الجديدة بتمديد الحجب حتى ٩٠ عاماً، ثار سخط عدد من الصحافيين الذين يرتبط بعض أعضائهم بالمواد المدمومة بالسرية. وأحدهم هو الصحافي الاستقصائي رونين بيرغمان من جريدة «يديעות أحرونوت»، الذي اعتبر أن قرار الحجب «بأنس، عديم المنطق، ويمس بحرية المعلومات وحرية التعبير»، وقال في مقال نشره مؤخراً إن هذا النهج الذي يقضي بتمديد الحجب مرة تلو الأخرى دون أي كوابح، يجعل السلطة ممثلة بإدارة الأرشيفات، وبالأجهزة الأمنية، تحدد دون رقابة ما يمكن للجمهور الاطلاع عليه، وتقرر «بناء على موقفها هي نفسها كيف تصمم تاريخ دولة إسرائيل». وهو يورد حادثة تعرض لها في الماضي كالتالي: «قال لي مسؤول كبير في أسرة الاستخبارات بانتسامة شماتة: لا تقلق، حين تصل إلى السبعين سنزبد الزمن إلى مئة سنة، أنت لن ترى هذه المادة أبدا!»

تعود قضية المواد والوثائق السرية، المودعة في أرشيفات دولة إسرائيل الرسمية، إلى الظهور بقوة في مركز النقاش العام، من فترة إلى أخرى، حاملة كثيراً من الدلالات وأولها شدة ارتباط ما تستستر عليه الدولة من معلومات بالحاصل في الحاضر الراهن، ليس بمفهوم تأثير ما يمكن أن يكشف على أداء مؤسسات معينة اليوم، أو تعريض أدوات عملها للضرر - كما يزعم عادة - وإنما بمفهوم الصدمات المحتملة التي سيجعلها كشف الأوراق القديمة بشأن ما فعلته أذرع صهيونية تحوّلت إلى رسمية إسرائيلية، عام ١٩٤٨، خصوصاً، ولكن ليس حصراً، وبعيداً عن المقولات الافتراضية حول إهمان السلطات الرسمية في تزييف أحداث عام النكبة وما سبقه وتلاه، ها هي التحركات الإسرائيلية الرسمية نفسها تؤكد صدق الفرضية: رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو يصدر قراراً بإجراء نشر وثائق أمنية عن عام ١٩٤٨، بحيث يصل تمديد حجب معلوماتها عن الجمهور إلى عشرين عاماً أخرى، بناء على طلب المؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

الصحافيان اللذان كشفوا الأمر، يونتان ليس وعوفر أديرت من صحيفة «هآرتس»، كتباً أنه «كان من المتوقع أن يتم الكشف عن هذه الوثائق هذا العام بعد مرور سبعين عاماً، كما هو متفق عليه، لكن التمييز الجديد سيمنع وصول الحجب إلى تسعين عاماً، ومن بين الأسباب، عدم الرغبة الإسرائيلية بالكشف عن وثائق متعلقة بمجزرة دير ياسين التي وقعت قبل الحرب بأسابيع عدة».

من ناحية رواية سلطات الدولة يتكرر الحديث عما أشير إليه أعلاه: «كشف أدوات عمل»، وكما قال الصحافيان فإن قرار تمييز الحجب جاء «بتوصية مؤسسات استخبارية وأجهزة أمنية إسرائيلية لمنع كشف المصادر التي وفرت لإسرائيل تلك المعلومات الاستخبارية، خشية أن تكون تستخدم ذات المصادر أو ما يشبهها حتى اليوم... فالوثائق المذكورة تضم معلومات حصلت عليها إسرائيل من جهات أجنبية لم يتم الكشف عنها حتى اليوم». لكن هذه الزريعة لا تصمد أمام حقائق أخرى كشفت في السابق، فمثلاً يؤكد معهد بحث الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني «عكفوت» الناشط لإماعة لثام السرية عن مئات الوثائق الوثائق، انطلاقاً من مبدأ حق الجمهور بالمعرفة، ورفض التعميم الجارف في حجب الوثائق المصنفة كـ «أمنية»، بأنه سبق تديد فترة التقيد في العام ٢٠١٠ (خلال رئاسة نتنياهو الحكومة أيضاً) من ٥٠ إلى ٧٠ عاماً، وبالمقابل تعهدت الهيئات الأمنية ذات الصلة بأن تعدّ نظاماً خاصاً بها حول آلية كشف المواد الأرشيفية التي يفوق عمرها ٥٠ عاماً على الأقل. ويقول المعهد إن هذا الالتزام لم تطبقة جميع الهيئات الأمنية، ومن طبقه منها لم يفعل بشكل كامل. أما الآن فصار مطلبها فرض تقيد جارف شامل على كشف جميع المواد الأرشيفية دون تمييز بين ما إذا كان كشفها منوطاً بخطر - وفقاً للهيئات نفسها - أم لا. أي أن الحديث عن كشف أدوات عمل» قد سقط!

فترة تقيد تمتد عملياً لـ ٩٠ عاماً

يعود الجدل الراهن إلى أسابيع قليلة مضت إذ عممت المستشارية القانونية لأرشيف الدولة الإسرائيلي، تعومي الدقوي، مسودة تعديل لأنظمة السماح بقراءة مواد الأرشيفات. وفي مركز الاقتراح تمييز فترة تقيد حظر الإطلاع على المواد الأرشيفية الخاصة بالعدد من الهيئات الأمنية المحددة منها الشبابك، الموساد، لجنة الثقة النووية، المعهد البيولوجي وغيرها، ويسعى هذا المقترح لتحديد فترة تقيد تمتد عملياً لـ ٩٠ عاماً بدلا من فترة الـ ٧٠ عاماً الحالية (بعد تمديد ٢٠١٠).

يضع من مسودة التعليمات، التي تم توزيعها على الوزراء، بأن تعليمات تمييز فترة الحجب لـ ٢٠ سنة أخرى، تشمل، إضافة إلى المواد الموجودة لدى الشاباك، الموساد، مواد جمعة الاستخبارات التابعة للجيش، والمعلومات الخاصة بجميع المعلومات الاستخبارية التي تصنف بعنوان «سري» فما فوق (سري جداً، وهكذا)، ومواد خاصة بوححدات معينة في الجيش ووزارة الدفاع. وقوانين الأرشيفات في إسرائيل تنص على أنه يحق لكل مواطن الاطلاع على المواد المحفوظة في «أرشيف الدولة»، لكنها تمنع الحكومة صلاحية فرض قيود على الإطلاع بحسب تصنيف المواد، كـ«سرية» وما شابه، أو بحسب المدة الزمنية التي مرت على صدورها. وتتراوح هذه الفترة ما بين ١٥ و ٧٠ عاماً، بحسب مضمون المواد ومصدرها. مع انتهاء مدة السرية، فإن «أرشيف الدولة»، وأرشيفات أخرى مثل «أرشيف الجيش»، لا يبادر إلى كشف المواد، وانتهاء فترة السرية لا تشكل شرطاً كافياً لكشف المواد للجمهور، حيث إن المسؤول عن «أرشيف الدولة» يفحص ذلك أولاً، وبإمكان اللجنة الوزارية ذات الصلة، التي تترأسها وزيرة العدل، أن ترفض قيوداً أخرى. وتمنع القواعد الجديدة نشر معلومات استخبارية أصلية من المخابرات العسكرية بالإضافة إلى وثائق تتعلق بجمع معلومات استخبارية لمواد مصنفة عن أنها سرية إلى جانب مواد تتعلق ببعض وحدات الجيش الإسرائيلي ووحدات وزارة الدفاع.

معداً التقرير الصحافي قدراً بأن مثل هذا القرار من شأنه مراكمة مصاعب وحواجز أمام المؤرخين والباحثين والصحافيين في أداء عملهم، بسبب حجب معلومات تاريخية لها أهمية كبيرة، ناهيك عن منع الراي العام والجمهور من الوصول إليها. النقطة «الساخنة» في هذا المضمار هي التالية: قرار تمييز الحجب سيحظر كشف معلومات ووثائق وإفادات مرتبطة بشكل وثيق بمجزرة دير ياسين التي نفذتها عصابة إيتسل الصهيونية، التي تعتبر بذرة حزب الليكود الذي تأسس لاحقاً، في نيسان

هذا الملحق بدعم من

وزارة الثقافة الفلسطينية



تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة

موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي